الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم:العلوم الإنسانية

مسار: تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحركة الوطنية الجزائرية (1943-1945م)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:

- شاتو مليكة
- نعمان فاطمة الزهراء

إشراف الدكتورة:

حمري ليلى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة
عنان عامر	رئيسا
حمري ليلى	مشرفا ومقررا
مصطفى عتيقة	مناقشا

السنة الجامعية:1439هـ/1440هـ - 2018م/2019م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم:العلوم الإنسانية

مسار: تاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

انعكاسات الحرب العالمية الثانية على الحركة الوطنية الجزائرية (1943-1945م)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:

- شاتو مليكة
- نعمان فاطمة الزهراء

إشراف الدكتورة:

حمري ليلى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة
عنان عامر	رئيسا
حمري ليلى	مشرفا ومقررا
مصطفى عتيقة	مناقشا

السنة الجامعية:1439هـ/1440هـ - 2018م/2019م

كلمة شكر

يسرنا في بداية هذا العمل المتواضع أن نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى على ما وصلنا إليه.

كل الشكر والامتنان إلى الأستاذة حمري ليلى التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة وكان لها الدور العظيم في متابعة أفكارنا ولم تبخل علينا بالنصح والإرشاد.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة ونتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذة فرع التاريخ بصفة خاصة وإلى قسم العلوم الإنسانية بصفة عامة وإلى كل من ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إهداء

اللهم لك الحمد، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد أزكى الصلاة وأتم التسليم.

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين وإلى كل العائلة الكريمة.

إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل وفاء يخلد ذكراهم بأرواح صور التضحية والشجاعة والإيمان بالله "إلى شهدائنا الأبرار"

مليكة وفاطمة الزهراء

قائمة المختصرات:

الاختصار	ما يعنيه
ط	طبعة
ج	الجزء
د.ط	دون طبعة
تر	ترجمة
د.ت	دون تاريخ
م	مجلد
ط.خ	طبعة خاصة
p	page
Ed	Edition
حركة أحباب البيان والحرية	Les amis de manifeste de liberté

مقدمة

مقدمة:

إن تطور الحركة الوطنية خلال القرن العشرين خاصة بعد الحرب العالمية الأولى جعل مختلف الأحزاب الوطنية تغير من نظرتها اتجاه الاستعمار الفرنسي، وهذا ما أكدته الأحداث المتوالية على الساحة السياسية خلال الحرب العالمية الثانية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت الجزائر أحداثا وتطورات أسهمت في انتشار الوعي السياسي لدى غالبية الجزائريين عموما وأعضاء الحركة الوطنية خصوصا التي حاولت من خلالها توحيد صفوفها وتوحيد أهدافها ولو بشكل نسبي، حيث كانت نهاية الحرب فرصة للسلطات الفرنسية كي تقيد الجزائريين بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات من أجل تضييق الخناق على رؤساء الحركة الوطنية والوقوف في وجه أي نشاط سياسي.

إن الفترة الممتدة من 1940 إلى 1945 تعتبر جزءً ا أساسيا ومحوريا في الحركة الوطنية الجزائرية إذ أن سقوط فرنسا أمام ألمانيا وتراجع مكانتها جعل النشاط السياسي الوطني يأخذ أبعادا أخرى سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الفكرية، هذه الأبعاد تماشت مع الواقع الذي فرضته المتغيرات والأحداث آنذاك، وفي ظل تلك التغيرات كان يجب على أعضاء الحركة الوطنية إيجاد طرق ووسائل مساعدة على نشر فكرة الاستقلال، ونزول حلفاء في منطقة شمال إفريقيا (الجزائر) ساهم في بلورة فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد ساهمت نهاية الحرب العالمية الثانية في دفع الحركة الوطنية نحو اختيار سبل جديدة لتحقيق نضال سياسي وطني متكامل بين كل الاتجاهات الذي تجسد في حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944 بزعامة فرحات عباس، وانتهت الحرب بأحداث أليمة تمثلت في مجازر 08 ماي 1945 من أجل المناداة بدولة جزائرية مستقلة وتحقيق انفصالها عن فرنسا.

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيارنا لموضوع "الحرب العالمية الثانية وأثرها على الحركة الوطنية" نذكر ما يلي:

- الاطلاع المسبق على هذا الموضوع من خلال عدد من المذكرات الموجودة بالكلية.
- تسليط الضوء على التأثير السياسي للحرب العالمية الثانية على الحركة الوطنية الجزائرية.
- التغييرات التي شهدتها الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية.

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- المساهمة في إثراء الدراسات العلمية التاريخية المتعلقة بالنضال السياسي للجزائر بعد الحرب العالمية الثانية.

- معرفة حقيقة السلطة الفرنسية والإصلاحات التي اتبعتها لإبقاء سيطرتها على الجزائر.

- معرفة ما وصل إليه قادة الحركة الوطنية من نضج ووعي في نضالهم السياسي، وهل توحدت اتجاهاتهم الفكرية في تلك الفترة.

- تبيان آثار بيان فيفري 1943 م على الجزائر والجزائريين.

- محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة المتواضعة في نشر الوعي التاريخي.

إشكالية البحث:

وعليه تتمحور إشكالية دراستنا كالتالي:

- ما مدى تأثير الأحداث الأخيرة من الحرب العالمية الثانية على النشاط السياسي للحركة الوطنية ؟ وإلى أي مدى ساهمت في بلورة الوعي الوطني لدى الجزائريين؟

ولتوضيح هذه الإشكالية دعمناها بمجموعة تساؤلات هي كالآتي:

- كيف استغل قادة الحركة الوطنية الجزائرية وعلى رأسهم فرحات عباس نزول الحلفاء لتوحيد مطالب الجزائريين من خلال تنظيم واحد؟

- إلى أي مدى تجاوب الحلفاء والإدارة الفرنسية مع المطالب المقدمة لهم؟

- فيما تمثلت مطالب حركة أحباب البيان والحرية 1944م ؟

- كيف تطور نشاط الحركة الوطنية الجزائرية؟

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التالي:

- المنهج الوصفي: والمتمثل في جمع المادة ووصفها واستعراض الأحداث التاريخية المتعلقة بالتغيرات التي طرأت على الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية.

- المنهج التحليلي : والذي اعتمدنا فيه على تحليل مواد بيان فيفري 1943 وتحليل مواد أمرية 07 مارس 1944.

خطة البحث:

أما عن خطة البحث فقد قسمنا دراستنا إلى مدخل ومقدمة وفصلين وخاتمة وملاحق.

اشتملت **المقدمة** على التعريف بموضوع دراستنا والإحاطة به دون التطرق إلى صلب الموضوع والإشكالية المطروحة وكذلك ذكرنا أسباب وأهداف اختيارنا للموضوع، بالإضافة إلى ذكر المنهج المتبع.

أما **المدخل** فتطرقنا إلى أوضاع الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية في القترة الممتدة من 1938م إلى سنة 1939 م.

بالنسبة للفصل الأول، جاء بعنوان: "تراجع مكانة فرنسا وإنزال الحلفاء" وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث جاءت كالتالي:

الأول كان حول سقوط فرنسا: وتناولنا فيه مشاركة فرنسا في الحرب وهزيمتها، هدنة فرنسا مع ألمانيا وسياسة حكومة فيشي في الجزائر.

أما الثاني، كان حول إنزال الحلفاء في الجزائر 08 نوفمبر 1942، نزول الجيوش الأمريكية بشمال إفريقيا، رفع المطالب الجزائرية للحلفاء.

أما الثالث، كان حول أثر الإنزال على النشاط السياسي للحركة الوطنية: موقف الجزائريين من الإنزال ورفع مطالبهم إلى الحلفاء، رد فعل الحركة الوطنية بيان فيفري 1943.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان: **"أثر الحرب العالمية الثانية على المسار السياسي للجزائر"**

وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، جاءت كالآتي:

الأول بعنوان، موقف الحركة الوطنية من أمرية 07 مارس 1944، إصدار ديغول لقرار 07 مارس، قرارات الأمرية، المواقف المختلفة من قرار 07 مارس.

أما الثاني: جاء بعنوان حركة أحباب البيان والحرية 1944، تأسيسها (14 مارس 1944)، قانونها الأساسي، أهدافها ووسائلها في العمل.

وبالنسبة الثالث: فكان عنوانه الاحتفال بنهاية الحرب وأثره على الحركة الوطنية، الاحتفال بنهاية الحرب العالمية وأثره على النشاط السياسي، الانتخابات بعد مظاهرات 8 ماي 1945، رد فعل السلطات على مظاهرات 8 ماي 1945.

الخاتمة:

وختمنا موضوعنا بخلاصة تضمنت أهم النتائج والنقاط المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع.

أما عن الملاحق فقد تنوعت بين وثائق وصور.

عرض أهم المصادر والمراجع المستخدمة:

وبخصوص المادة العلمية التي اعتمدنا عليها في دراسة هذا الموضوع فقد اختلفت بين مصادر ومراجع.

فبالنسبة للمصادر فقد اعتمدنا على:

- **"ليل الاستعمار" لفرحات عباس،** أفادنا هذا الكتاب في التعرف على ردة فعله على مختلف قرارات حكومة فيشي في الجزائر.

- **"مذكرات مصالي الحاج"** والذي تعرفنا من خلال على مختلف النشاطات العلنية والسرية لحزب الشعب الجزائري وكذلك معرفة القمع المسلط على الجرائد ومنعها من الصدور من أجل التضييق على الحركة الوطنية وزعمائها.

- كتاب لأحمد مهساس بعنوان "الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة" واستفدنا منه فيما يتعلق بالحركة الوطنية من الحرب العالمية الثانية إلى اندلا ع الثورة.

- **أحمد توفيق المدني "هذه هي الجزائر":** أفادنا في التعرف على نشاط الحركة الوطنية في تلك الفترة.

أما بخصوص المراجع فقد اعتمدنا على جملة منها:

- **"تاريخ الجزائر المعاصر" للعربي الزبيري،** حيث تحدث عن البيان وأحباب البيان الجزائري.

- **أبو القاسم بعد الله "الحركة الوطنية الجزائرية"**، الجزء الثالث، الذي أفادنا كثيرا في الحديث عن الحركة الوطنية الجزائرية ونزول القوات الأمريكية بالجزائر.

- **عبد القادر جيلالي بلوفة "الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945"** والذي استفدنا منه في معرفة مجريات الحرب.

كما اعتمدنا على بعض الرسائل الأكاديمية، خاصة رسالة دكتوراه للأستاذ شبوب محمد بعنوان "الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

ورسالة ماجستير للأستاذ عنان عامر، شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، 1939- 1945، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر2، 2016- 2017. واستفدنا منها في الجزء المتعلق بنزول القوات الأمريكية في الجزائر.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا نذكر النقاط الآتية:

- صعوبة التعامل مع المراجع الأجنبية وصعوبة ترجمتها.

المدخل

أوضاع الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية

(1939-1938)

السياسة الفرنسية اتجاه الأحزاب الوطنية الجزائرية:

تعتبر السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر، من أدهى وأمكر السياسات الاستعمارية، فقد حاولت فرنسا محاربة المجتمع الجزائري والقضاء على مقوماته، وتفكيك فئاته، وفي هذه الأثناء عرفت الجزائر عدة أحداث سياسية، استغلتها فرسا لصالحها، ففكرتها كانت تقوم على أساس بسط نفوذها وسيطرتها الكاملة على الجزائر.

وفي سنة 1938 عرفت الساحة السياسة بالجزائر، انعقاد الجمعية العامة الأولى لحزب الشعب الجزائري، حيث تعذر انعقادها من قبل ولذلك فإن برنامج 1938 حظي بأهمية خاصة وكان أكثر رسمية، كون البرنامج كان موسعا وشاملا، فمن الجانب السياسي كان برنامج الحزب يؤكد على ضرورة توحيد جميع المواطنين، كما عمل هذا الحزب على إلغاء قانون الأهالي، رفض القوانين الاستثنائية، وهذا الرفض عبر عنه بإصدار مرسوم في 8 مارس 1938[1].

وفي نفس السنة تم تأكيد الحكم على المعتقلين السياسيين بالسجن من طرف محكمة الاستئناف في 14 جانفي 1938 مباشرة بعد توقيفهم، وخضع القادة الوطنيون في هذه السنة إلى القمع السياسي، وبعد هذه المحاكمة أجريت حملة من الاعتقالات ضد القادة وهذا ما عرفته الساحة السياسية بالجزائر بالإضافة إلى المساس بكل ما له علاقة بالجزائر[2]، فالسلطة الفرنسية سعت لاضطهاد الحرية والفكر في الجزائر، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية في سنة 1935 قراران لتضييق الخناق على الجزائريين، واشترطت الخدمة العسكرية وهذان القراران أثارا غضب جمعية العلماء المسلمين وأنصارها.[3]

[1] بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية، 1937، دار شطايبي، الجزائر، 2013، ص ص 288-292.

[2] عمار بن تومي، الدفاع عن الوطنيين، ترجمة: مراد وزناجي، ط خاصة، الجزائر، ص17.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ج 3، دار الغرب الإسلامي، 1992، بيروت، ص33.

في تلك الأثناء كان حزب الشعب الجزائري، يعتبر الحزب الوحيد الذي ندد برفض السياسة الفرنسية، إذ أنه في جانفي 1938 رفض بشدة السياسة الفرنسية، حيث صرح أعضاء الحزب: "نعلم جيدا أنفسنا بأن معارضتنا ستنجر عنها معارضة الآخرين، وقمنا بذلك لأننا مقتنعون بأن هذا التفكيك للمجتمع المسلم"، وهذا يعني أن أعضاء حزب الشعب الجزائري كانوا مقتنعين بأن فرنسا تخدع الشعب الجزائري، وتريد محو مقومات المجتمع، لهذا يجب الوقوف في وجهها[1] .

ففرنسا التي دخلت الجزائر وكبت حرية الشعب لسحق ديانته، وشخصيته لا تريد أن تترك له فرصة كافية لجمع صفوفه والوقوف في وجهها[2]، حيث قال مصالي الحاج* :".. إن وعودا قد أعلنت، ولكن لم يتحقق ذلك، فلا بد من تحريك الجماهير[3] ، إن فرنسا تعد ولا تفي بوعودها، فقد رأت مصلحتها في عدم الوفاء بوعودها الكاذبة وأصبحت الحكومة الفرنسية تعتمد على سد الإصلاح الذي قد يحدث في هذه الفترة واعتمدت على القمع للحفاظ على السيطرة الاستعمارية، حيث أصدرت الحكومة مرسوما جديدا في 24 ماي 1938 يقرر أن "أيا كان يقدم على المساس بوحدة التراب الوطني، أو بسلطة فرنسا مهما كانت وسيلته في ذلك، سيعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة إلى خمسة سنوات، وذلك حتى لا يتجرأ أي شخص على الوقوف في وجه فرنسا وردع أعمالها،[4] وفي

*مصالي الحاج: ولد في مدينة تلمسان بتاريخ 16 ماي 1896 من عائلة فقيرة عمل في الفلاحة، تعلم في مدرسة فرنسية تدعى Dexieux، اضطرته الحاجة بعد ذلك إلى ترك المدرسة ودخول ميدان الشغل وفي عام 1918 أدى الخدمة العسكرية، وتم تعيينه كقائد لنجم شمال إفريقيا، ينظر: عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، ط1، ج2، ص179.

[1] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص165.

[2] مسعود مجاهد، تاريخ الجزائر، الجزء 1، مطابع دار الأيتام الإسلامية - القدس – فلسطين، ص331.

[3] عمارة عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحان، ط1، 2002، ص176.

[4] أحمد مهساس، المرجع نفسه، ص ص 158-165.

ماي 1938 تم تأسيس كونفدرالية، تضم كامل المنتخبين والأعيان على المستوى الجزائري،[1] بالإضافة إلى انضمام الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية[2] .

ويجدر بنا الذكر أن السلطة الفرنسية في هذه الأثناء ركزت على سن قوانين، وقرارات للحد من النشاطات السياسية في الجزائر، حيث أصدرت قرار 13 جانفي 1938، الفريد من نوعه لأنه قضى بأن كل جريدة تصدرها جمعية العلماء المسلمين في المستقبل ستعطل، ومرسوم آخر صدر في نفس اليوم نص على اعتبار اللغة العربية أجنبية في الجزائر، ومنع تعليمها للجزائريين[3] .

فسنة 1938 مثلت الضغط والعنف والاضطهاد بالنسبة للجزائريين وذلك لما قامت به السلطات الفرنسية من أعمال قمع ضد الجزائريين،[4] ما جعل حزب الشعب الجزائري ينظم أول تجمع له في باريس يوم 12 مارس 1938، و أكد زعيمه أن هذا الحزب حركة وطنية وأنه يناضل من أجل الاستقلال التام للشعب الجزائري، وانسحاب سلطات الاحتلال الفرنسي المدنية والعسكرية من الوطن الجزائري، وهذا المطلب لا بد أن يتحقق ليستعيد الشعب الجزائري حريته، واستقلاله وسيادته الوطنية، وبالنسبة ليوم 28 جويلية 1938 أسس فرحات عباس*حزبا سياسيا بعنوان "حزب التجمع الشعبي الجزائري" من أجل الدفاع عن المصالح الجزائرية والوطنية[5] .

---

* فرحات عباس: من مواليد 1899 بمنطقة فلاحية بولاية جيجل ينتمي لعائلة فقيرة وأصبح والده قائدا ما سمح لابنه أن يواصل دراسته بالابتدائية بمسقط رأسه ثم الثانوية بسكيكدة وقسنطينة، وانتقل للجزائر العاصمة ليواصل الدراسة حتى تخرج منها. ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم، 2008، ص ص 183-184.

[1] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ص487.

[2] يوسف مناصرية، التيار الثوري للحركة الوطنية بين الحربين العالميين، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص20.

[3] عمار عمورة، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء1، دار المعرفة، ص226.

[4] محمد قنانش ومحفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري 1939-1937، وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية، ص71.

[5] بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط خاصة، 2007، ص119.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، كان المثقفون الجزائريون المعتدلون، قد غيروا أفكارهم واتجاهاتهم بعض الشيء، وأصبح من أهدافهم المطالبة بحقوق وحريات أكثر، مما كانوا يطلبون بتقبل ذلك بسبب رفض فرنسا لفكرة المساواة بين المستوطنين، والجزائريين[1] فلقد جسدت مظاهرات 14 جويلية 1939 تفوق حزب الشعب الجزائري على باقي الأحزاب، إذ ضمت هذه المظاهرات عددا هائلا من الجزائريين، إلى جانب الجبهة الشعبية حيث رفعوا شعارات خاصة كانت كالآتي: "برلمان جزائري، الحرية للجميع، الأرض للفلاحين" مما أحدث تأثيرا كبيرا في المجتمع الجزائري، وهذا التغير أثار قلق الفرنسيين خاصة وأن مصالي الحاج وأصدقائه أتموا عقوبة السجن وأطلق سراحهم في 21 أوت 1939[2] .

واستغل مصالي الحاج فرصة عيد العمال في أول ماي من نفس السنة، ونظم تجمعا بالجزائر العاصمة، حيث حمل يومها الجزائريون العلم الوطني وعددا من اللافتات، كتب عليها شعارات مختلفة، تنادي بالمساواة والحرية وكرد فعل على هذا العمل قامت السلطات الفرنسية والإدارات بإلقاء القبض على مناضلي الحزب الناشطين، كما قامت هذه الأخيرة في أوت 1939 بمنع كل من جريدتي الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور[3] من أجل التضييق على الحركة الوطنية وزعمائها[4].

كما شارك حزب الشعب الجزائري في الحملة الانتخابية التي نظمتها السلطات الاستعمارية، وزورتها رغم فوزه الساحق، وفي بداية الحرب العالمية الثانية 1939 حل رئيس الجمهورية الفرنسية حزب الشعب الجزائري، وعلى إثر ذلك دخل الحزب في النشاط السري طوال الحرب العالمية الثانية، حيث شارك الشباب الجزائري في الحرب[5] ، ولم تنتهي الحرب العالمية الثانية حتى صدر قانون بتاريخ

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات، 2007، ص120.

[2] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص173.

[3] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص243.

[4] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ص125.

[5] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص180.

28 أوت 1939 يعطي الإدارة الفرنسية بالجزائر حق مراقبة جميع المطبوعات في الجزائر، وذلك للتضييق على السياسيين ولا تصدر أي جريدة إلا برخصة من فرنسا[1] ، فالسلطة الفرنسية عملت على مصادرة الحريات العامة، بمنع كل التجمعات، والنشاطات السياسية الوطنية، وسد جميع منافذ التبليغ بإيقاف الصحف الوطنية، وتضييق الخناق على محرريها والعمل على حل بعض الأحزاب الوطنية، كحزب الشعب الجزائري الذي حل رسميا في 29 سبتمبر 1939، وإلقاء القبض على زعيمه أحمد مصالي الحاج، والحكم عليه بستة عشرة سنة سجنا، بتهمة النيل من أمن الدولة وتهديد السلطة الفرنسية، غير أن الحزب لم يوقف نشاطه بل واصل في السرية[2] .

فالإنشقاق في الأحزاب السياسية شكل جدارا آمنا لفرنسا في الجزائر، حيث قامت فرنسا بتجنيد الجزائريين وإجبارهم على خدمة فرنسا وعبرت الإدارة الكولونيالية عن ارتياحها لمشهد الاستجابة الواسعة للاحتياطيين الجزائريين، كما بعض الزوايا الجزائرية مثل القادرية للانضمام لفرنسا في حربها ولتأكيد الولاء لفرنسا[3]، وقام الحاكم العام في الجزائر بتوجيه نداء يوم 04 سبتمبر 1939م إلى الشعب الجزائري من أجل الوقوف إلى جانب فرنسا ومساندتها في حربها، ودعا جميع أبنائها للمشاركة في الحرب[4] .

أما بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين فكانوا ضحايا الإجراءات القاسية والتعسفية التي قامت الإدارة الفرنسية بتسليطها عليهم، وهذا لرفضها تأييد فرنسا في الحرب، فقامت فرنسا بتضييق الخناق عليها، وشددت الرقابة على نشاطها، وفرضت على أعضائها الإقامة الجبرية، وفرقت صفوفها،

---

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص33.

[2] مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1989-1938، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة، محمد المعراجي، سور الأزبكية، 2007، ص161.

[3] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص86.

[4] عد الرحمان بن إبراهيم ابن العقون، الكفاح القومي السياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص 224.

بالإضافة إلى إغلاق المساجد والمدارس،[1] وموقف الجمعية كان التزام الصمت في البداية والمناداة باستقلال الجزائر، عكس تيار الاستقلال الذي كان موقفه واضحا منذ البداية وهو رفض التجنيد في الجيش الفرنسي، ومساندته في الحرب،[2] وهذا الرفض جاء بتوصيات من مصالي الحاج الذي كان لا يزال في معتقله، حيث قال: "إن الجزائر ليست ملحقة بفرنسا بمقتضى أي قانون، لأن السكان يعانون من عبودية منحطة، فالجزائر وطنا، ونحن له مخلصون حتى الموت[3] .

فقد ركز الاستعمار الفرنسي على نشر الأكاذيب والدعاية المزيفة اتجاه أي حركة سياسية في الجزائر، وذلك لمنع أي التفاف حولها من طرف الشعب، والحط من قيمتها[4]. لأن السلطة الفرنسية اعتبرت بلد الجزائر بلدا فرنسيا[5] .

أما الشيوعيون فكانوا حلفاء الإدارة الفرنسية، والحزب الشيوعي الفرنسي سار وفقا لما دعت إليه فرنسا، ولم تتعدى مطالبه الإصلاحات الاجتماعية خلال هذه الفترة،[6] بالإضافة إلى رفض الأوربيين التجنس حتى لا يحدث تجانس بينهم وبين الجزائريين،[7] فرفضت الأغلبية الفرنسية فكرة التجنس وذلك للحفاظ على مكانتهم، داخل فرنسا،[8] فقد شهدت الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية أحداثا سياسية هامة، اعتبرت نقاط تحول كبرى في مسار الحركة الوطنية، وساهمت في بلورت الوعي الوطني، لاسيما

---

[1] زوليخة المولودة علوش إسماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة التاريخ إلى الاستقلال دار الدزاير انفوا، الجزائر، 2013، ص ص (425-426).

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 86.

[3] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الدولة، مرجع سابق، ص 36.

[4] محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، ط خاصة، وزارة المجاهدين، ص 83.

[5] شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، هومه، ص 06.

[6] الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية: غرناطة، الجزء 3، 2009، ص164.

[7] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر، 1999، ص ص (399-400)

[8] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار هومه، الجزائر، 2004، الجزء الثاني، ص ص 32-33.

الجماهيري، وكان انتشار هذا الوعي في مناطق الريف بصورة سريعة وعميقة، ولا ريب أن هذا الانتشار لم يأت صدفة، وإنما جاء نتيجة جهود بلغتها الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية والتي جمعت الجزائريين حول قضية واحدة وهي القضية الجزائرية، كأمة وشعب ووطن، وبالرغم أن هذه المحاولات لم تأت بالنتائج المرجوة إلا أنها وضعت الأمل في نفوس الجماهير الشعبية، ودفعت بالحركة الوطنية وقادتها إلى إتباع النهج الصحيح، وتحقيق المطالب السياسية،[1] ومنذ ذلك الوقت أصبح الشعب الجزائري يفكر بحكمة.[2]

كما قامت السلطة الفرنسية سنة 1939 بإرسال جميع المجندين الجزائريين إلى أوربا، وهنا تطوعت النخبة والنواب، وقدماء المحاربين وأعلن الموظفون الرسميون تأييدهم لفرنسا، أما الوطنيون فقد زج بهم في السجون، وفرضت عليهم العقوبات، وفي المقابل توددت فرنسا لبعض الشخصيات والهيئات الوطنية لنشر تصريحات تمجد فرنسا، وإعلان الولاء لها لكن بعض الزعماء رفضوا طلب فرنسا فقامت هذه الأخيرة باعتقال بعض القادة السياسيين وحل الأحزاب الوطنية وتعطيل صحفها.[3]

يمكننا القول أن كل الأحداث التي وقعت في الجزائر خلال هذه الفترة ساهمت، وبشكل كبير في تغيير الفكر السياسي لدى الجزائريين، وبلورة الوعي الوطني لديهم، واقتناعهم الكامل أن فرنسا تعد ولا تفي تأخذ ولا تعطي، مما جعلهم يقتنعون بوعودها الكاذبة، وإحداث تغيير على مستوى العمل السياسي.

---

[1] إسماعيل، سامعي، المرجع السابق، ص03.

[2] محمد الصالح الصديق، كيف ننسى جرائمهم، دار هومة، ط 2009، 79.

[3] الشيخ أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في 5 قرون، البصائر، 2013، ص782.

الفصل الأول: تراجع مكانة فرنسا وإنزال الحلفاء 1940- 1943

المبحث الأول: سقوط فرنسا 1940

1. مشاركة فرنسا في الحرب وهزيمتها
2. هدنة فرنسا مع ألمانيا
3. سياسة حكومة فيشي في الجزائر

المبحث الثاني: إنزال الحلفاء في الجزائر 08 نوفمبر 1942

1. نزول الجيوش الأمريكية بشمال إفريقيا
2. نزول الحلفاء بالجزائر

المبحث الثالث: أثر الإنزال على النشاط السياسي للحركة الوطنية

1. موقف الجزائريين من الإنزال ورفع مطالبهم إلى الحلفاء
2. رد فعل الحركة الوطنية وإصدار بيان فيفري 1943

المبحث الأول: سقوط فرنسا 1940

1- مشاركة فرنسا في الحرب وهزيمتها:

تعد الحرب العالمية الثانية من أبرز الأحداث التي ميزت الساحة الدولية في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، كما كان له الأثر البليغ على الأنظمة الاستعمارية من جهة، وعلى الدول المستعمرة من جهة أخرى، وترتب عنها تغيرات جذرية تمثلت في انهيار الاستعمار الأوربي الحديث، وانتشار الأفكار التحررية، وبروز نظام علاقات دولية جديدة، بقواعد وضعتها المؤتمرات، والأفكار المختلفة التي صاحبتها[1].

بدأت الحرب العالمية الثانية مع نهاية 1939م، وفي تلك الأثناء كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي مستعمراتها كالجزائر، فلا حكومة ولا جيش قويين، رغم التحصينات التي كانت تتمتع بها على الحدود الشرقية أمام القوات النازية، أما في الجزائر فإنها لم تستطع إيجاد حلول لمشاكلها، فالأحوال الاقتصادية كانت تنذر بالمجاعة، بالإضافة إلى مطالب الوطنيين بالمساواة في الحقوق السياسة وإلغاء القوانين الاستثنائية التي لم تجد آذانا صاغية في البرلمان الفرنسي، كما فشلت مشاريع الإصلاح التي قدمها الفرنسيون للشعب الجزائري[2] .

وبما أن فرنسا كانت طرفا أساسيا في الحرب العالمية الثانية، فهي أدركت مدى ضعفها في مواجهة القوة النازية، ومدى حاجتها الضرورية لمستعمراتها في استرجاع حريتها ضد الألمان، ومن بين هذه المستعمرات الجزائر، حيث قامت بتجنيد الجزائريين للمشاركة في الحرب، وقد عبرت الإدارة الكولونيالية عن ارتياحها لمشهد الاستجابة الواسعة للاحتياطيين الجزائريين، كما دعت الزاوية القادرية

[1] مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص56.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 173.

من أجل مساندة فرنسا في حربها، والوقوف إلى جانبها حتى الانتصار وفي نظرها هذا التأكيد على الولاء للقضية الفرنسية[1] .

كما قام الحاكم العام في الجزائر بتوجيه نداء يوم 04 سبتمبر 1939م إلى الشعب الجزائري، يدعوه فيه لمساندة فرنسا في الحرب حيث قال: "يا سكان الجزائر منذ الأمس دخلت فرنسا وبريطانيا العظمى في حالة حرب مع ألمانيا، فقد تمادى هتلر* في سياسته الشرسة، بين الأمم من أجل أن يجعل العالم تحت قبضته، لكن فرنسا تصمم على الدفاع عن استقلالها وعن فكرة حريتها، وكل هذه التصريحات في الحقيقة دلت على ضعف فرنسا عشية هذه الحرب[2] .

وفرنسا عانت من تكاليف الحرب مما أثر على اقتصادها، بالإضافة إلى الضريبة التي فرضتها عليها النازية الألمانية، وفي هذه المواجهة تعرضت فرنسا لخسائر كبيرة، حيث فقدت حوالي ستمائة ألف قتيل، ما جعل مكانتها الحربية والقتالية تتراجع مقارنة بالقوة الألمانية،[3] وفي هذه الأثناء واجهت السلطة الفرنسية في مستعمراتها لاسيما العربية منها فقد اختلفت السياسة الفرنسية في مستعمراتها حسب البلدان المستعمرة فسعت فرنسا لتطبيق سياسة الفرنسة، ولو بدرجات مختلفة، وارتأت هذه الأخيرة ضرورة الاتفاق مع بعض الحركات الوطنية من أجل تغطية النقص الذي كانت تعانيه فرنسا، فركزت على الحركات الوطنية في البلدان العربية لمواجهة الدعايات الفاشية والنازية، وكذلك الدعايات الشيوعية ضد النفوذ الأوربي، ففرنسا حاولت فرض سياستها بشكل واسع خاصة في الجزائر التي

---

[1] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص86.

*هتلر: من مواليد 1889 بمدينة تزادن النمسا في سنة 1919، انضم إلى حزب يميني بمدينة زيوريخ وخلال فترة ما بين الحداثة حصل على تأكيد الكامل من الشعب الألماني، عرف بنزعته الانتقامية من فرنسا وحلفائها، كان السبب في اندلاع الحرب العالمية الثانية وحقق عدة انتصارات فيها ثم انهزم، ينظر: عيسى الحسن، أعظم شخصيات التاريخ، مراجعة، ع الله المغربي، ط1، الأهلية لنشر، 2010، ص256.

[2] عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، المرجع السابق، ص224.

[3] وهيب أبي فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة العالم من الحرب العالمية الثانية حق مرحلة نزع الاستعمار، ج 6، نوبليس، ط1، 2003، ص 108.

اعتبرتها أرضا فرنسية، واعتبرت موظفيها سكانا فرنسيين، خاضعين للإدارة الفرنسية فقط، فهي كانت تبحث عن شعب لا يخرج عن قوانينها ويطيعها، ويسير وفق إرادتها، فتوجه ألمانيا لاحتلال فرنسا عبر الأراضي المنخفضة، جعل الإدارة الفرنسية تتأكد بأنه يستحيل إيقاف الآلية النازية تلك[1] .

ففرنسا لم تجد حلا لمشاكلها خاصة في الجانب السياسي، لأن قادة حزب الشعب الجزائري كانوا في السجون وحزبهم صدر قرارا بحله وحل منظمة الشيوعيين، ورفضت جمعية علماء المسلمين الإعلان عن تأييد فرنسا في حربها،[2] فتراجع مكانة القوة الفرنسية أمام القوة النازية خلق نوعا من العداء، وهذا التراجع لم يكن في صالحها[3] .

ففرنسا نفسها كانت ضعيفة عسكريا واقتصاديا، وعليه رأت في المستعمرات مستودعا لإنقاذها خاصة شباب الجزائر، فسعت إلى تحقيق ذلك باستخدام جميع الوسائل: أهمها العمل بخرافة الجزائر فرنسية واعتبار أبناء المستعمرة رعايا فرنسيين عليهم واجبات، فعمدت إلى العودة للعمل بقانون التجنيد الإجباري[4] وظهر حرص فرنسا على تجنيد أكبر عدد ممكن من شباب الجزائر في صفوف الجيش الفرنسي، من خلال تصريحات المسئولين الفرنسيين، حيث أكد رئيس الجمعية الفرنسية، ووزير الدفاع الوطني الفرنسي بأن فرنسا قادرة على حماية إمبراطوريتها، ولها القوة العسكرية لتحقيق ذلك، وكل هذه التصريحات من أجل تغطية الضعف الذي مس الجيوش الفرنسية.[5]

---

[1] عبد الرحمان ابن إبراهيم العقون، المرجع السابق، ص224.

[1] Charles Robert Agéron, Histoire de la france coloniale (1914.1990) ed,Armand collin, paris,1990, P317.

[2] مومن العمري، الحركة الثورية بالجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى الجبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، 2003، ص ص 55-56.

[3] محمد ناصر صوان، أوراق قديمة من كراس الجزائر، الإسكندرية، ط1، 1998، ص335.

[4] البشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة هومة، ص448.

[5] Charles Robert Agéron , op-cit , p314.

وهذا ما ذهب إليه الحاكم العام الفرنسي بالجزائر آنذاك حينما قال أن التجنيد بدأ وتواصل في جو نظامي، وهدوء مثالي بمعنى أن عملية التجنيد تمت كما أراد وزير الدفاع إدوارد دلادبي*[1] لأن فرنسا لم تجد في بلادها لا حكومة قوية ولا جيش مستعد للقتال، ولم تجد بديلا يقف أمام قوات هتلر الألمانية، فالألمان لما ألحقوا الهزيمة بفرنسا أحدث ذلك ضررا على جميع المستويات مما جعل الألمان يفرضون نفقات كانت تكلف الفرنسيين أكثر مما يقدرون على توفيره.[2]

ولإضفاء الشرعية على سياستها التجنيدية تلك، عملت الإدارة الاستعمارية بوسائلها الدعائية خاصة الصحافة منها، على تبيين مدى دعم عدة شخصيات جزائرية للتجنيد، وأشادت في ذلك الوقت بولاء وإخلاص هؤلاء من خلال مواقفهم، منهم نذكر تصريحات فرحات عباس لزملائه السياسيين، حيث قال: هذا الأخير الذي تطوع كجندي في مصلحة الصحة، مثله في ذلك الدكتور الحضاري وقال أيضا: إن قتلت سيتولى أحدكم مهمتي، عاشت فرنسا، عاشت الجزائر، وفي ذلك دعوة صريحة إلى الوقوف إلى جانب فرنسا، في حربها،[3] وأكد أحد الزاوية القادرية ولائه لفرنسا بصراحة شأنه شأن رجال الدين الرسميين والذي قال لأتباعه بأنه حان الوقت للمسلمين أن يظهروا تلاحمهم، ويلبوا أول دعوة من الحكومة الفرنسية للدفاع عن الحق والحرية.[4]

ولقد واصلت سلطات الاحتلال عملية التجنيد، خاصة عندما تم تعيين الحاكم العام آنذاك، حيث عمل هذا الأخير على إعطاء دفع جديد للتجنيد الإجباري، وإسهام الجزائريين فيه باستخدام

*إدوارد دلادبي: من مواليد 10 أفريل 1884، بباريس تولى منصب رئيس الوزراء الفرنسي ثلاث مرات كان آخرها من 10 أبريل 1938 إلى 21 مارس 1940 كما شغل منصب وزير الدفاع الوطني والحرب من 1936 إلى 1940: ينظر: موسوعة الشخصيات تاريخية، ج2، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص50.

[1] عبد القادر جيلالي بلوفة، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) في عمالة وهران، ط1، الالمعية، 2011، ص23.

[2] مفدي الزبيدي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، أسامة، ج3، ط1، 2004، ص 1053.

[3] شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية أطروحة لنيل شهادة دكتوراة، تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم تاريخ وعلم أثار، جامعة وهران 1، 2015، ص93.

[4] المرجع نفسه، ص94.

كل السبل المتاحة حينها، كما قامت حكومة فيشي باعتقال العناصر الوطنية،[1] خاصة منها المنتمية لحزب الشعب الجزائري، والتي وقفت ضد التجنيد الإجباري،[2] وخلال هذه الفترة ضاعفت السلطة الاستعمارية من مراقبتها للمجندين سواء كانوا مقاتلين أو الذين كانوا في السجون، وذلك بتقصي الحقائق حولهم، ومعرفة مواقفهم، وانتماءاتهم السياسية، وكذا عملت السلطة الاحتلال على مراقبة تحركاتهم، وترصدت اتصالاتهم وجميع تنقلاتهم، والمكان الذين يقضون فيه العطلات والإنجازات، فالسلطة الفرنسية بالإضافة إلى هذا التجنيد الذي أخضعت له معظم الشعب الجزائري قامت بإلحاق آخرين من السكان الجزائريين إما الخدمة في الجيش، أو كعمال في المصانع، لتعويض الفرنسيين الذي انضموا إلى جبهات الحرب، إضافة إلى العمل في المناجم ولبقية مهم مارسوا مهن أقل شأنا كل ذلك في ظروف قاسية، وصعبة ميزتها السياسة الفرنسية.[3]

أ- هزيمة القوات الفرنسية:

إن سقوط القوة الفرنسية أمام ضربات القوة الألمانية، سنة 1940م أدى إلى تعرية الكثير من الحقائق التي تخص فرنسا،[4] ففرنسا عرفت انكسارا سنة 1940م، وهذا ما عرفته الإمبراطورية الفرنسية، اكتساح خاطف من طرف القوات الألمانية، فهذه الأخيرة تمتلك عتادا عصريا لا مثيل لهه، وفرنسا تمتلك عتادا قديما مقارنة بألمانيا، وفي نظر الجميع كانت ألمانيا هي المنتصرة والفرنسيون هم المنهزمون في الحرب[5] .

وفي جوان 1940م لما انتصر الألمان وانحنى أمامه الجيش الفرنسي[6] كان ذلك دليلا قاطعا على ضعف فرنسا، وفي 25 جوان من نفس السنة، علم السكان الأوربيون أن ألمانيا قد خرجت منتصرة

[1] شبوب محمد، المرجع السابق، ص99.
[2] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص29.
[3] شبوب محمد، المرجع السابق، ص100.
[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص123.
[5] عمر بو داود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، القصبة، 2007، ص28.
[6] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص87.

من الحرب، فانضموا بحماس إليها، وهذا الانتصار يعني الرجوع إلى الأصول، أي الجزائر في عهد الملكية الفرنسية، وهذا الرجوع طالب به "مارشال بيتان*" [1] ، وهنا قدمت إغراءات لفرحات عباس في سنة 1940م من طرف مختلف الحكومات، وقدمت بهذا الشأن اقتراحات نقلها في 17 جوان 1940م القائد العسكري لسجن الحراش، وفي هذه الأثناء قام مصالي الحاج بتنظيم مظاهرة ضد السيادة الفرنسية، لأن فرنسا لم ترض بهزيمتها أمام الألمان وبقيت متمسكة بالجزائر وتعتبرها أرضا فرنسية تابعة لها، من أجل الحفاظ على مكانتها ولو بشكل قليل أمام الدول الأخرى، بالرغم من انكسارها، وإزالة قناعها بأنها لا تقتصر، إلا أن السلطة الفرنسية لم تقبل أمر الهزيمة،[2] لأنها كانت تسعى للحفاظ على الإمبراطورية الفرنسية، التي طالما اعتبرتها رمزا للثورة والعظمة.

إن تاريخ 1940، جعل فرنسا تنتهي كدولة عظيمة تسعى للبحث عن طرق لاسترجاع قوتها والعمل على بسط نفوذها لكسب وحدة متجانسة لسياستها، لتجعل منها سياسة واحدة في كل مكان مهما كان الجنس أو المعتقد،[3] حيث قال فرحات عباس: "منذ جوان 1940م، وفرسا في شقاء، وأبدا لم تكن عزيزة على قلوبنا، سواء كانت غنية أو فقيرة فستظل هي فرنسا.[4] إن فرنسا لم تستطع تحمل المواجهة.[5]

* الماريشال بيتان: من كبار قادة فرنسا في الحرب العالمية الأولى، وانتصر في معركة فردان 1916، عند سقوط فرنسا في يد النازية جوان 1940ن وفي هذا العام ترأس الحكومة العملية الموالية للاحتلال الألماني (1944-1949)، ينظر: المنجد في اللغة والإعلام، ط2، دار المشرق، بيروت، 1975، ص156.

[1] بنيامين سطورا، مصالي الحاج 1898-1974، رائد الحركة الوطنية، ترجمة: صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة، ص183.

[2] بنيامين سطور، المرجع السابق، ص ص 183- 184.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، ط1، 2005، ص ص 72-215.

[4] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص87.

[5] بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة لثورة الجزائرية، دار النفائس للنشر، 1998، ص103.

وبسبب هذه الحرب تولدت مشاكل كثيرة، داخل الإمبراطورية الفرنسية: منها الاجتماعية، والمالية، نتيجة ما خلفته الحرب من خسائر، مما أثر على السياسة الفرنسية في بلدها، فالرجوع إلى حالة الاستقرار السياسي الذي ساد إبان العهد السابق بات حلم غالبية الفرنسيين، فلا توجد سياسة يمينية أو يسارية إلا وفشلت في إرجاع فرنسا إلى سابق عهدها، وتوفير الأمن والاستقرار للمستوطنين بالإضافة إلى الخوف من الألمان الذين عجزت فرنسا عن ردعهم.[1] فقد عملت فرنسا على اعتقال، وسجن العديد من الوطنيين المعاديين للسلطة الفرنسية، لأنهم يمثلون في نظرها خطرا على أمنها العام، فرغم انهيار سمعة فرنسا ومكانتها في العالم، والجزائر بالأخص إلا أنه لم يحدث أي تحرك حاد ضدها، وذلك بسبب التشتت التي حصل في الأحزاب الوطنية، واعتقال معظم القادة السياسيين، وعمل فرنسا على تعطيل أي حركة إصلاحية، إلا أن حدث تمرد في الحراش قرب العاصمة يوم 25 جانفي 1941م الذي قام به مئات من المجندين الجزائريين، حيث أسفر عن مقتل عدد من الفرنسيين.

كما قام بعض السكان الجزائريين بالاحتجاج على ممارسات السلطات الاستعمارية العنصرية وما تقوم به من أعمال وحشية ضدهم[2]، وهذا الاحتجاج تم بمنطقة زرالدة غرب العاصمة سنة 1942م، مما أدى إلى مصرع 23 شخص البعض منهم اختنق في زنزانته، وبعد شهر ونصف من التمرد الذي حصل في الحراش قامت السلطات الفرنسية باتصالين مع مصالي الحاج الأولى في نوفمبر 1941م، والثانية في شهر مارس 1942م، حيث حوكم مصالي الحاج وعدد من أنصاره في محكمة عسكرية، حكمت عليه قي يوم 22 من ذلك الشهر بتهمة تهديد أمن الدولة الفرنسية، والمساس بسلطات، وأخضع للإقامة الجيرية، الأعمال الشاقة طيلة ستة عشر شهرا.[3]

[1] عبد الحميد زوزو، تاريخ أوربا الولايات المتحدة 1914-1945، محاضرات ونصوص، دار هومة للنشر، 2013، ص222.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 450.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص451.

2- هدنة فرنسا مع ألمانيا:

عندما عجزت الحكومة الفرنسية عن الوقوف في وجه النازية الألمانية، والتصدي لجيوشها القوية، قام المارشال بيتان بإعلان ضرورة عقد الهدنة مع ألمانيا، ولكن بعض الفرنسيين فضلوا الاستقالة من عملهم على الإقدام على هذه الخطوة، والتي اعتبروها متناقضة مع مصلحة وشرف فرنسا، فهم رأوا أن الهدنة مع القوة الألمانية ستجعل من السلطة الفرنسية تخضع للوجود الألماني، وفي هذه الأثناء أصبحت حكومة فيشي* مسؤولة عن إدارة الأراضي الفرنسية التي لم يحتلها الألمان.[1]

فقد نصت هذه الهدنة الألمانية الفرنسية على وقف القتال، ووضع الأراضي الفرنسية التي تحتلها القوات الألمانية تحت الإدارة العسكرية الألمانية، بالإضافة إلى ضم الألزاس واللورين، وإطلاق جميع الأسرى الألمان في حين يحتفظ الألمان بالأسرى الفرنسيين مما دل على ضعف فرنسا بالإضافة إلى تجريد فرنسا من جميع الأسلحة الحربية، والتحكم في السفن البحرية الفرنسية من طرف فرنسا[2] وفي هذه الأثناء أراد الجزائريون الاستعداد لتصفية الحساب مع فرنسا واستعمارها.[3]

3- سياسة حكومة فيشي في الجزائر:

إن توقيع ميثاق عدم الاعتداء بين ألمانيا والإتحاد السوفياتي في أوت 1939م، في إطار ما يسمى بالتحالف السوفياتي الألماني، أتاح الفرصة أمام هتلر لاحتلال فرنسا، وفي هذه الأثناء تم إخضاع كل

*حكومة فيشي: هي هيئة فرنسية وجدت في الجزائر إثر الحرب العالمية الثانية وفيشي مدينة سياسية اتخذت كعاصمة بدلا من باريس أثناء الاحتلال الألماني، ينظر: عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954، دار الواحة، ص24.

[1] زين الدين العابدين، شمس الدين نجم، تاريخ أوربا والحديث والمعاصر، المسيرة، ط1، 2012، ص589.

[2] نفسه، ص490.

[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص173.

من هولندا ولكسمبورغ، ومن ثم إحداث ثغرة بين القوات الإنجليزية والفرنسية، فانسحبت على إثر ذلك بريطانيا من ميدان الحرب.[1]

فسياسة فرنسا في الجزائر خلال عهد حكومة فيشي، لم يطرأ عليها تغيير كبير، فالقوانين الاستثنائية المفروضة ظلت سارية المفعول، وبقي القمع مسلطا على الحركة الوطنية ومعظم القادة[2] وكإجراء من حكومة فيشي لكسب ثقة الجزائريين وتظليلهم بأنها لا تسعى إلا للقيام بما هو في صالحهم، فقامت حكومة بيتان بإلغاء بعض القوانين الاستثنائية، منها: قانون كريميو* الذي كان ينص على تجنيس اليهود، وإعطائهم الجنسية الفرنسية، حيث صدر في حقهم أكثر من مرسوم بتاريخ 07 أكتوبر 1940م الذي نص على تجريد يهود الجزائر من منازلهم، وجميع متاجرهم ومناصبهم في الدولة، بالإضافة إلى نزع جنسيتهم الفرنسية، فأصبحوا بذلك رعايا مثل باقي الجزائريين، ذلك الأجراء وإن رحب به بعض المستوطنين الجزائريين، وبعض النواب، إلا أنه لم يؤدي إلى ترقية وتحسين الأوضاع، فهو مجرد تمييز عنصري، وقد حاول الحاكم العام استمالة بعض زعماء الحركة الوطنية إلى صف فيشي، من بينهم مصالي الحاج في المقابلة التي وردت في جريدة (Le combat)، بتاريخ 26 جويلية 1946 والتي أجراها عباس في 21 ديسمبر 1944م وتعرض فيها للإغراءات التي قدمتها السلطة الفرنسية عام 1940.[3]

*قانون كريميو: صدر قانون كريميو في 24 أكتوبر 1870 ينص على تجنيس اليهود في الجزائر وتغيير الوضع السياسي، ونص على تجنيس اليهود جماعيا دون استشارتهم، ينظر: فطيمة شيخ، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، الحوار المتوسطي، مخبر البحوث و الدراسات في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس ، المجلد 8، العدد 1، الصفحة 520.

[1] موسوعة الثقافة التاريخية الأثرية والحضارية، التاريخ الحديث والمعاصر الحربان العالميتان، وتطور الفكر العربي الحديث، المجلد الرابع، القاهرة، ص ص 46-47

[2] مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الأعداد لثورة أول نوفمبر الجزائر، 2009، ص14.

[3] شبوب محمد، المرجع السابق، ص144.

لكن فرحات عباس رفض التعاون مع حكومة فيشي التي حاولت كسب ولائه[1] وقد عبر مصالي الحاج عن موقفه من تجريد اليهود من الجنسية الفرنسية كالآتي: "إن إلغاء مرسوم كريميو لا يمكن اعتباره خطوة نحو تقدم الشعب الجزائري"[2] وآنذاك تم تقديمه إلى المحاكمة يوم 17 مارس 1941 [3]، حيث كتب رسالة وقرأها بنفسه في الجلسة وقدمها للمحكمة وقال فيها: "لم أفكر يوما في اقتطاع أي جزء من تراب فرنسا... فيما يرغب حزب الشعب ويجب أن يشارك الجزائريون في تسيير مصالحهم على أساس المساواة المطلقة، فنحن نرغب في التحرر والتحكم الذاتي[4]، وهنا حكم عليه بعقوبة 16 سنة بالأعمال الشاقة والإبعاد عن الأرض الفرنسية والجزائرية لمدة 20 عاما بغرامة مالية وذلك بحجة المساس بأمن الدولة الفرنسية. [5]

وفي عهد حكومة فيشي وبالذات مع مطلع سنة 1941 تمرد عدة المئات من فرقة الرماة الجزائريين المتمركزين في ثكنة قديمة بالحراش وذلك يوم 25 جانفي 1941 على الساعة التاسعة و15 دقيقة، حيث حملوا أسلحتهم ونزلوا إلى شوارع الحراش منادين "الجهاد المقدس الجهاد المقدس" ورموا المارة بالنيران وكذلك نوافذ المنازل، وكان التمرد الذي شهدته ثكنة الحراش بداية عام 1940 بسبب الدعاية الألمانية وحرمان الرماة من مستحقات الرواتب التي تقررت لنظرائهم الفرنسيين والجنود الأمريكيين، وعلى كل حال استطاعت السلطات في نفس الليلة أن تخمد هذه الحركة وتقبض على قادتها وتعيد الأمن والهدوء، وأرغمت الأغلبية على العودة إلى الثكنة وبقي البعض في حالة فرار،

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 306.
[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 87-88.
[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 306.
[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 811.
[5] عمار عمورة، المرجع السابق، ص 325.

وخلال عهد حكومة فيشي طرح الألمان فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة قسنطينة مع تونس تمنح لإيطاليا، ووهران تقدم لإسبانيا أما منطقة الجزائر العاصمة فتحتفظ بها فرنسا.[1]

وكان لحكومة فيشي برنامج إصلاحي اقتصادي واجتماعي لكن الواقع كان عكس ذلك فالمخطط الذي كانت تسير وفقه هذه الأخيرة في الجزائر هو البحث عن موارد طبيعية بالصحراء كالفحم، وكذا محاولة زرع القطن ومد خط جديد يربط ساحل النيجر بالبحر الأحمر[2]، فتميز عهد حكومة فيشي بالاضطهاد السياسي التدهور الاقتصادي حيث تعرض المجتمع آنذاك لمجاعات خطيرة انجر عنها انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، وألغت هذه الحكومة نظام الانتخابات الذي كان ساريا في الجزائر كما وضعت كل المشاكل المتعلقة بها على جنب، بما في ذلك مشكل التمثيل البرلماني للأهالي، وقد لقي فرحات عباس الرفض من قبل حكومة فيشي وهو الرفض الذي لقيه من الأنظمة السابقة[3].

أ- أثر سقوط فرنسا على النشاط السياسي الجزائري:

إن هزيمة فرنسا، أمام القوات النازية عام 1940م، أدى إلى كشف وتوضيح الكثير من الحقائق، كما بين العلاقات بين السلطات الفرنسية والشعب الجزائري، ففرنسا كانت تظهر للجزائريين أنها دولة قوية، لا تغلب في معاركها، وأن جيشها معزز بعناية إلهية، وكان هذا السقوط والتراجع كفيل لإيقاظ، الفكر السياسي لدى الجزائريين خاصة لدى الشعب الذي كان يعتقد أن الإمبراطورية الفرنسية لا يمكن المساس بهيبتها ومكانتها والأهم في الأمر أن الجزائر كانت مسرحا لهذه الدعاية، سواء من دول المحور أو من دول الحلفاء، فقد أدى هذا الوضع إلى إيقاظ الغافلين واقتناع المترددين.[4]

[1] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 189.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 179.

[3] إبراهيم مياسي، قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 143.

[4] عمار بحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار العراب الإسلامي، ط2، 2005، ص175.

إن الانتصار الذي حققه الألمان فاجأ معظم الجزائريين، لكن ردود فعلهم لم تتجاوز مستوى الأحاديث العامة بينهم وبعض التعليقات العابرة داخل المجتمع الجزائري، وكتعبير عن ذلك قام الجزائريون بالامتناع عن دفع الضرائب للحكومة الفرنسية، ودفعها للألمان وانتشار نوع من الوعي السياسي واليقظة، وأن فرنسا ليست قوية كما كانت تظهر، والسعي إلى إقامة بعض التجمعات الوطنية في أماكن مختلفة، وفي هذه الأثناء تدخلت حكومة فيشي وصرحت أنها ستخلص الجزائر من النظام القديم الذي كان سائدا بها. [1]

فهذه الفترة عرفت بعض التطور في الوعي السياسي، لكن لم يكن كافيا لتحقيق النصر والاستقلال والتخلص من الوجود الفرنسي[2] فسقوط فرنسا في حربها أمام النازية خلق نوعا من الانقسام داخل الفرنسيين، وأدى إلى تدمير أسطورة الإمبراطورية الفرنسية، وتراجع مكانتها مقارنة مع الجيوش الأخرى.[3]

ويمكن القول عن هذه الفترة أنها شهدت ضعفا في النشاط السياسي، بالرغم من هزيمة فرنسا إلا أن الجزائريين لم يقوموا بما هو كفيل لسد الفراغ السياسي آنذاك، أو إحداث أي تغيير يمكن أن يقف في وجه فرنسا، وهذا الضعف كان سبب ما لاقته الحركة الوطنية من قمع واعتقال معظم القادة السياسيين، وتضييق الخناق عليهم، والحد من نشاط زعماء حزب الشعب الذي عرف ضعفا في نشاطه السياسي خلال الفترة الممتدة من (1940-1942)، بالإضافة إلى اعتقال حكومة فيشي بعض الشيوعيين وإحضارهم إلى المحكمة العسكرية بتهمة محاولة تنظيم هيئة منحلة ومضادة لفرنسا وحكومة فيشي قامت بالاتصال بمصالي الحاج مرتين إحداهما في نوفمبر 1940 والثانية في مارس

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص175-176.

[2] محمود آيت مدور، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962، هومه، الجزائر، ص ص 230-231.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص181.

1941 لمحاولة التفاهم معه على أساس المساواة، ولما رفض ذلك قدم للمحاكمة العسكرية، فهذه الفترة عرفت نوعا من الجمود على مستوى النشاط السياسي.[1]

المبحث الثاني: إنزال الحلفاء 8نوفمبر 1942م وأثره على الحركة الوطنية

1- نزول الجيوش الأمريكية بشمال إفريقيا:

إن الجغرافية السياسية للجزائر جعلت الحلفاء يبحثون عن أرضية مناسبة للنزول، كما أراد الحلفاء البحث عن قادة سياسيين لمساندة قضيتهم، والبحث عن جنود ليكونوا وقودا للمعركة[2] في نوفمبر 1942م تدفقت الجيوش الأنجلو أمريكية الحليفة على طول الساحل الجزائري، فقد جاءت هذه الأخيرة مجهزة ومحملة بالأسلحة القتالية، والعتاد العسكري الجديد فمختلف الأسلحة المتطورة عازمة على تحقيق النصر[3] وفي هذه الأثناء ظل المسئولون الفرنسيون أمام الأمر الواقع، يجهلون جميع جزئيات الخطة المرسومة لهذا النزول المفاجئ والذي لم يكن له سابق إنذار، وكان ذلك بسبب عدم ثقة الأمريكيون بأولئك الذين كانوا يمثلون نظام حكومة فيشي في الجزائر فوضعهم الأمريكان موضع شك وريبة، ولم يعطوا لهم أي مفهوم عن نزولهم في الساحل، أو إطلاعهم حتى عن سبب ذلك النزول المفاجئ.[4]

فقد شكل إنجاح عملية إنزال الحلفاء بشمال إفريقيا 8 نوفمبر 1942 أهم حدث عاشته المنطقة على جميع الأصعدة خاصة العسكرية والسياسية لما ترتب عن تلك العملية من نتائج مباشرة وغير مباشرة على سكان المنطقة أولا، ثم ما تبع ذلك من إنزال وانتصارات عسكرية، غيرت مسار الحرب

---

[1] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 190.

[2] رضوان عناد تابت، المرجع السابق، ص24.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم، الجزائر، ص21.

[4] محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة انتقالية، المنظمة الخاصة، تر، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، ط2، ص32.

لصالح الحلفاء بداية من تحرير تونس ثم الانتقال لتحرير الأراضي الفرنسية، أدركت بريطانيا أهمية البحر المتوسط في مواجهة قوى المحور وأرادت القيام بعملية عسكرية كبيرة انطلاقا من شمال إفريقيا حيث تغير مجرى أحداث الحرب في مرحلتها الأولى، لكن ذلك المشروع كان لا يزال مبكرا بفعل الحياد الذي تمسكت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية الهجوم على أسطولها في ميناء بيرل الواقع في جزء هواي بالمحيط الهادي 7 ديسمبر 1941[1]، وبعد اجتماع جويلية 1942بين قيادتي الجيش الأمريكي والبريطاني بلندن لدراسة العمليات الهجومية التي يمكن التي يمكن تنفيذها في أوروبا قبل نهاية السنة، ورغب الأمريكان بتنظيم عملية الإنزال في شمال فرنسا غير أن البريطانيين عارضوا ذلك واعتبروا أن مثل تلك العملية لا يمكن القيام بها بنجاح إلا بعد عام 1944، واقترحوا بدل ذلك احتلال شمال إفريقيا، وفي 25 جويلية تم تبني المقترح البريطاني وأطلق الرئيس الأمريكي بشعبية: "جيمانست" « jumanset »، على تلك العملية لكن رئيس وزراء بريطانيا ونستن تشرشل سماها بعملية المشعل « torch » وأن يشرع في تنفيذها يوم 30 أكتوبر 1942[2].

2- إنزال الحلفاء في الجزائر :

كان دخول الاتحاد السوفيتي الحرب إلى جانب الحلفاء في صيف 1941 بعد غزو القوات الألمانية لأراضيه وكذا انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصراع بصفة رسمية في شتاء 1941، بعد الهجوم الياباني المفاجئ على قاعدتها البحرية في بيرل هاربر pearl harber، بجزر الهاواي أدى إلى إتباع نطاق الحرب وتعدد جبهاتها وعلى هذا الأساس فكر الحلفاء في فتح جبهة جديدة بشمال إفريقيا وهكذا شرعوا في إجراء اتصالات مع بعض فرنسيين الجزائر المعارضين لحكومة فيشي والمنظمين إلى مجموعات المقاومة وخاصة بعض القادة العسكريين مثل الجنرال "جيرو*"

[1] بوعيشة أم كلثوم، زروقي إيمان، المجندون الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيارت، 2017- 2018، ص50.

[2] المرجع نفسه، ص ص51-52.

« Giraud »، وحدد لهم الأمريكيون أهداف سياستهم في شمال إفريقيا[1]، وقد كان لإنزال قوات الحلفاء بشمال إفريقيا(المغرب الأقصى، الجزائر) أبعاد إستراتيجية وعسكرية للتوسع في شرق إفريقيا بمحاذاة البحر المتوسط[2] وكانت الجزائر خلال عهد فيشي موضعا لدعاية المحور ودعاية الحلفاء على حد سواء.[3]

واتخذ قرار الإنزال في اجتماع قيادات الحلفاء الانجليز والأمريكيين في لندن يوم 23 جويلية 1942، حيث وضعت قيادة الأركان المشتركة بين الإنجليز والأمريكان مشروع احتلال شمال إفريقيا[4]، حيث كانت الجزائر في هذه الفترة خاصة في عهد حكومة فيشي، موضحا لدعاية المحور[5] وفي هذا الإطار اجتمع ممثلوا الحلفاء في شرشال يوم 27 أكتوبر 1942 وخططوا لعمليات الإنزال، وقد حضر عن الجانب الفرنسي الجنرال جيرو وبعض أنصار الجنرال ديغول منهم الجمهوريين والملكيين وغيرهم ممن كانوا يمثلون قطاع المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي ونظام حكومة فيشي وحضر من الجانب الأمريكي الدبلوماسي روبرت مورفي** Murphy Robert وضباط آخرون وبعض الممثلين لروسيا، وكان جدول الأعمال يشمل دراسة كيفية نزول الحلفاء بالجزائر بنجاح[6].

وبعد أن تم الاتفاق على تاريخ بدء العملية وهو يوم 8 نوفمبر 1942 على الساعة الثانية صباحا حيث تكفلت القوات الحليفة المسماة بمجموعة العمل الشرقية المؤلفة من 33 ألف مقاتل منهم 23

---

* الجنرال هنري جيرو: جنرال فرنسي كان شريكا في رئاسة لجنة التحرير الوطن الفرنسية في الحرب العالمية الثانية بالتناوب مع الجنرال شارل ديغول، ولد في باريس 1879، التحق بالمدرسة الحربية العليا عام 1967، حيث نال شهادة أركان حرب، ينظر: محمود شاكر، التاريخ المعاصر ببلاد المغرب، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص154.

** روبرت مورفي، دبلوماسي أمريكي شغل منصب قنصل في فرنسا، 1830- 1946، مكلف في شمال إفريقيا، كان له دور كبير في حل الكثير من الأزمات الدولية، ينظر أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص194.

[1] مصطفى أو عامري، المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية، 1939- 1945، دار القدس العربي، وهران، 2013، ص57.

[2] عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص 59.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 194.

[4] بوعيشة أم كلثوم، زروقي إيمان، المرجع السابق ص52.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 194.

[6] بوعيشة أم كلثوم، زروقي إيمان، المرجع السابق، ص53.

ألف رجل من القوات البريطانية، وأطلق على هذه العملية بالمغرب والجزائر بعملية Torch كما ذكرنا مسبقا[1].

وبدأت قوات الحلفاء منذ 8 نوفمبر 1942 والمقدرة ب49 ألف عسكري أمريكي و23 ألف عسكري بريطاني بعمليات الإنزال في سواحل مدينة الجزائر [2]، وقد رافق هذا الإنزال الأمريكي في شمال إفريقيا حملة دعائية واسعة لكسب الرأي العام الفرنسي، حيث تم توزيع المناشير التي كانت عبارة عن مناشير زائفة فقط من أجل كسب تأييد الرأي العام وخدمة مصلحة الإنجليز[3].

ولقد سمح الإنزال الأمريكي في شمال إفريقيا وفي نوفمبر 1942 بزيادة أنشطة الوطنيين، فتصريحات روزلفت لصالح الشعوب المستعمرة، والميثاق الأطلنطي الذي يتحدث عن حرية ممارسة الحكومة من طرف الشعوب التي منعت من ذلك بالقوة كان لها أصداء إيجابية في الأوساط الوطنية[4]، وخلال عمليات الإنزال نجحت مجموعة القوات المكلفة بالقطاع على الساحل الجزائري وكان هدفها السيطرة على مطار البليدة وبالفعل قد حدث ذلك، وفي هذه الأثناء تم تحديد مسؤوليات القوات الفرنسية للحلفاء على مستوى الجزائر خلال مرحلة ما بعد الإنزال[5].

كان الجزائريون متأثرين بضعف فرنسا سنة 1940 وشهدوا في سنة 1942 سيطرة نظام فيشي ما دفعهم لطرح المشكل الجزائري ليس أمام الفرنسيين فحسب بل أمام الحلفاء والأمريكيين خاصة، كما أن حزب الشعب الجزائري ركز على المطالب الجزائرية بالدرجة الأولى خاصة الجماهير الشعبية والشبيبة الجزائرية، وجزء كبير من الأعيان والمنتخبين[6]، حيث برز الفكر المناهض للاستعمار فقد أدخلت تصريحات القادة الأمريكيين أملا كبيرا في المستعمرات وكانت لتصريحات روزلفت أصداء في

---

[1] عنان عامر، شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، 1939- 1945، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر2، 2016- 2017، ص114.

[2] عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص60.

[3] مصطفى أوعامري، المرجع السابق ص120.

[4] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954، تر: محمد المعراجي، ص 339.

[5] عنان عامر، المرجع السابق ص115.

[6] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939- 1951، الحرب العالمية الثانية، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص903.

الأوساط الوطنية في شمال إفريقيا عامة وفي الجزائر خاصة [1]، حيث أن تصريحا كان متعلق بالسكان الأوروبيين والذي صرح به في أكتوبر 1942 وتحدث على أن السلطات تستعد للحدث التاريخي الهام الذي سيقع في بلاد الجزائر وهذا الحدث هو نزول الحلفاء الأمريكيين كما قاموا باجتماع قد اطلع عليه مسؤولي لجنة شباب بلكور*، وصدر هذا النبأ عن أحد المناضلين الذين كانوا آنذاك ملحقين في مقر عمالة العاصمة، فقامت اللجنة المذكورة بتدوين ذلك النبأ وأوصت المسؤولين أن يضعوه طي الكتمان دون الإبلاغ عن ذلك، وما هي إلا أيام بعقد ذلك حتى ترددت أصوات طلقات المدافع والانفجارات في الميناء معلنة عن وصول قوات الحلفاء فنزلت بداية من وهران، قسنطينة، العاصمة، لكن سرعان ما وقعت سلطات الحلفاء اتفاق يقضي بوقف النار مؤكدين على المبادئ المنبثقة عن ميثاق الحلف الأطلسي الداعي لتقرير مصير الشعوب المستعمرة وسقوط النازية[2].

وهذا الأمر هو ما شجع فرحات عباس وعدد من أعضاء المجالس المالية على تقديم مذكرة لممثلي الحلفاء وذلك في 20 ديسمبر 1942، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا[3]حيث عبروا من خلالها عن استعدادهم للمساهمة في تعبئة الجزائريين ضد دول المحور، لكن بشرط توفير أدنى الحقوق وقد وقع عليها ممثلو الولايات الثلاث، الجزائر، وهران، قسنطينة) ووجهت منها نسخة إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والحكومة العامة الفرنسية في البلاد[4]، لكن سلطات الحلفاء لم ترضى بذلك وردت على مقررات الرسالة كونهم جاءوا لمحاربة دول المحور ولا علاقة لهم بالسياسة وذكروا أن هيئتهم غير مختصة بالمشاكل والقضايا الداخلية، حيث وعدت سلطات الاحتلال الفرنسي بعدم

---

[1] محمد يوسفي، المرجع السابق، ص 31.

* لجنة شباب بلكور: منظمة سرية تابعة لحزب الشعب الجزائري، كان محمد بلوزداد مسؤولا عنها، كان دورها الأساسي إعداد المناضلين لمحاربة الاستعمار وتهدف لنشر الروح الوطنية بين السكان والشباب، ينظر: محمد يوسفي، المرجع السابق، ص33.

[2] صدام حسين عمامرة، بيان 10 فيفري 1943 وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015، ص45.

[3] بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الاندماج والوطنية 1919-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التاريخ، جامعة باتنة، 2006-2007، ص 102.

[4] شمس الهدى مخلوف، الجزائريون والحرب العالمية الثانية 1939- 1945، نيل شهادة الماجستير، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة ، 2006-2007، ص102,

المساس بوحدتهم وبعد هذا الرفض قرر ممثلو الحركة الوطنية تحاشي سلطات الحلفاء، وتعديل تلك القرارات والرسائل وإرسالها إلى سلطات الاحتلال الفرنسي وذلك في 17 جانفي 1943، ذكروا فيها بضرورة إنهاء النظام الاستعماري وحذروا مما أسموه بالخطر القاتل في حالة تجاهل مطالبهم وهو ما حدث بالفعل، حيث أن الجنرال جيرو [1] صرح بعد أن سلمت له المقترحات بأنه رجل حرب لا رجل سياسة ويظهر ذلك من خلال تلقيه وعودا من الأمريكيين أكدوا له من خلالها على عدم استقبالهم للحركة الوطنية الجزائرية[2] وتقديم مذكرة للحلفاء بتاريخ 22 ديسمبر 1942، وقد وقع على المذكرة ممثلون عن الولايات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) ووجهت المذكرة إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والحكومة العامة الفرنسية في الجزائر، وقد طلبت المذكرة كشرط للتضحية التي طلبها الحلفاء للمشاركة في الحرب وعقد مؤتمر ينتج عنه دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للجزائر، ومما جاء فيها أيضا أنه إذا كانت هذه الحرب كما أعلن رئيس الولايات المتحدة تحرير الشعوب والأفراد بدون تمييز لا في العرف ولا في الدين، فإن المسلمين الجزائريين يقفون بكل قواهم وكل تضحياتهم إلى جانب هذه الحرب التي ستؤدي إلى التحرر[3].

المبحث الثالث: أثر الإنزال على النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية

1- موقف الجزائريين من الإنزال 1942م ورفع مطالبهم إلى الحلفاء:

كان نزول الحلفاء بشمال إفريقيا وفصل الجزائر عن فرنسا قد وضع الإنسان الجزائري أمام حقائق جديدة من بينها تخلصه من وهم أن فرنسا العظمى لا تقهر وأنها قوة عظيمة لا تهزم، فهذا النزول أيقظ غالبية الشعب الجزائري وغير نظرته خاصة اتجاه فرنسا التي أضحت محتلة غير مهابة، وأدركوا أن فرنسا فعلا أقل تطورا من ألمانيا النازية، أما بالنسبة لأمريكا فهي المتطورة والقوية، فنزول الحلفاء جعل الجزائريين على اختلاف أحزابهم وتباين مللهم من فرنسا، يلتفون حول الجيوش الأمريكية[4] .

---

[1] صدام حسين عمامرة، المرجع السابق، ص47.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص169.

[3] صدام حسين عمامرة، المرجع السابق، ص 48.

[4] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص609.

فوضع الجزائريون في هذه الأثناء كان مزريا، حيث كان الشعب الجزائري مجرد شعب محتل وفقير لا يمتلك أي قوة أو بديل ليدافع عن حقوقه يواجه السلطات الفرنسية، أما بالنسبة للإنزال فسار كما أراد الحلفاء حيث كان الجند الأمريكيون يبيعون بعض البنطلونات والقمصان للجزائريين، وبعض الألبسة العسكرية، في وقت كان الجزائريون في حاجة ماسة إلى اللباس[1] كما قام الأمريكيون بتوزيع لبعض المواد الغذائية على الشعب الجزائري، لأن الجزائريين كانوا في حاجة للغذاء وكانوا محرومين من أبسط الحقوق بسبب الاضطهاد الفرنسي لهم.[2] بالإضافة إلى تأسيس لجنة فرنسية للتعاون مع الحلفاء في الفاتح من فيفري 1943 بتلمسان، ضمت شخصيات جزائرية، وفرنسية من اتجاهات مختلفة، وهذا ما أراده ونستن تشرشل*، وكانت محاولة لخلق لجنة محلية للتنسيق مع الحلفاء ولتحقيق أهداف مشتركة، لكن هذه اللجنة لم تستمر طويلا، نتيجة توسع الحلفاء نحو الداخل.[3]

ولم يمض على الإنزال وقتا طويلا، حتى أصبح نفوذ وتواجد الأمريكيين ظاهرا وتعدى المجال العسكري إلى وسائل دعائية عديدة ومختلفة، كعرض الأفلام السينمائية التي تبرز مجهود الحلفاء وانتصاراتهم وعرض الأفلام الحائطية وتوزيع المناشير والبيانات المختلفة التي تحمل صورا لروزفلت* وتشرشل بعنوان "سينتصر الحلفاء"، كما كان لدعاية الحلفاء وسائل أخرى كالجرائد والمجالات مثل "مجلة النصر" كانت أسبوعية تصدر باللغة العربية، ونجد أن جل ما كانت تدعو إليه تلك الجرائد هو التذكير بمزايا الحلفاء، وأن الإنزال كان من أجل نشر مبادئ الحرية وتقرير المصير، وأن كل شعب له

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص28.

[2] محمد يوسفي، المرجع السابق، ص186.

* ونستون تشرشل: تلقى تعليمه بمدينة "هان" ، تقلد منصب وزير الحربية والطيران 1919 وفي 1921 أصبح وزير للمستعمرات خلال 1936-1939، حذر أوربا من التسلح الألماني وفي 1940 شغل منصب الوزراء: ينظر: فريد الفالوجي، المرجع السابق، ص ص(274-275)

[3] عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص64.

* روزفلت: تم انتخابه سنة 1932م كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، شغل ذلك المنصب حتى سنة 1945، دخل الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، حقق عدة انتصارات على ألمانيا هما أدى إلى تراجع دول المحور ينظر: فريد الفالوجي، موسوعة الحرب العالمية الثانية، قيادات وزعماء، دار الكتاب، العربي، ط1، القاهرة، 2007، ص ص 301-302

الحق في اختيار مصيره وتقريره بنفسه دون التعرض لأي ضغط كان، وأن الشعب هو الذي يقرر مصيره بنفسه.[1] وفي هذا الأثناء استطاع الجنود الأمريكيون الاحتكاك مع الشباب الجزائري، خاصة ماسحي الأحذية وكان عددهم كبيرا، حيث تعلموا وقتها التحدث باللغة الإنجليزية، وبصفة أخص تعلموا الكلام والعبارات اللازمة لتحقيق تلك المبادلات بين الأمريكيين والشباب الجزائري[2]، لقد أدى الإنزال إلى تزايد الدعاية الألمانية المضادة حيث قامت دول المحور بتوزيع المناشير السرية لدعوة المسلمين للثورة ضد الحلفاء، وذلك ما دعت إليه المحطات الإذاعية التابعة لها، وهكذا كان الإنزال نقطة تحول في صراع طرفي الحرب العالمية الثانية أين كان للجوسسة والدعاية دورا مهما في ذلك الصراع خاصة لدى النازية التي بدأت تتراجع، وقد كان لذلك انعكاسات عديدة على الجزائريين.[3]

2- رد فعل الحركة الوطنية وإصدار بيان فيفري 1943:

أ- رد فعل الحركة الوطنية:

عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939م، قامت فرنسا بتضييق الخناق على أغلبية زعماء الحركة الوطنية، وبالتالي اتسمت الساحة السياسية في الجزائر يومها بوجود فرغ سياسي[4] استمر حتى عهد انهزم فرنسا أمام الألمان في جوان 1940م وقيام حكومة فيشي[5] فحسب المؤلف بن يامين سطور كان يرى أنه الوقت المناسب للعمل المسلح، هذا في نظره[6] وفي هذه الأثناء كان فرحات عباس موجودا ينتظر الفرصة المناسبة، لرفع مطالبه إلى حلفاء، حيث قام ببعث مذكرة يقترح فيها برنامج عمل صاغه، بنفسه وقدمه للحلفاء الموجودين بالجزائر يوم 20 ديسمبر 1942م، وتعتبر هذه أول

[1] شبوب محمد، المرجع السابق، ص134.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص608.

[3] شبوب محمد، المرجع السابق، ص133.

[4] نفسه، ص135.

[5] Ben Youssef Benkhadda, Les Origines du 1er novembre 1954,ed, Dahlab, Algerié, 1989,p84

[6] بن يامين سطورا، المرجع السابق، ص186.

مبادرة يقوم بها عباس من أجل المطالبة بحقوق الشعب الجزائري والدعوة للمساواة بين الفرنسيين والجزائريين، وهذه المبادرة التي قام بها عباس تعتبر أول خطوة جريئة في حق الجزائريين لأنه الوحيد الذي استغل الفراغ السياسي.[1]

كما استغل فرصة التصريحات التي قدمها كل من الرئيس الأمريكي "روزفلت وتشرشل" باسم الحلفاء حيث جاء في تصريح روزفلت أن من حق الشعوب تقرير مصيرها وأن لهذه الشعوب الحق في اختيار حكومتها ولا يتدخل شخص آخر في هذا الاختيار[2] .

وفي هذه الأثناء عاد عباس في شهر أوت 1940م من جبهات القتال في فرنسا، أين وجد الساحة السياسية خالية تماما[3] وكان فكره قد تغير أي صار فكره مختلفا عن الأول، حيث قال "إن الوطن الجزائري الذي لم أجده عام 1936م في الأوساط العامة من المسلمين قد وجدته اليوم حيث قام بالرد على حكومة فيشي التي ألغت مرسوم كريميو، في 07 أكتوبر 1940م وقال في هذا الصدد: إن تجريد اليهود من امتيازاتهم أو حرمانهم من بعض حقوقهم، لن يؤدي هذا إلى ترقية أوضاع الجزائريين أو تحسينها، بل يبقى هذا ضمن منطق التميز العنصري الممارس من طرف السلطات الفرنسية اتجاه الشعب الجزائري، وهذا لا يخدم مصالح الجزائريين[4] .

كما أنه عارض قرار الحاكم العام جون ماري شارل أبريال[**]، في تعيين مجلس مالي لتعويض المندوبيات المالية المنتخبة برسالة احتجاج يوم 16 ديسمبر 1940م منتقدا تعيين شيوخ الزوايا، الذين

---

[1] إسماعيل سامعي، انتفاضة 8ماي، 1945، بقالمة ومناطقها، جامعة قالمة، 2004، ص ص30 -32.

[2] شبوب محمد، المرجع السابق، ص136.

[3] أبو القاسم، سعد الله، المرجع السابق، ص 185.

[4] فرحات عباس، ليل الاستعمار، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2005 ، ص132.

[*] جون ماري شارل أبريال: شغل منصب حاكم عام 1942، خلال عهد حكومة فيشي خلفا للحاكم لوبو، دافع عن حكومة الماريشال فيليب بيتان وعارض قيام حكومة ديغول في لندن، وقال أنها تضم المتمردين، ينظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 176-177.

اعتبرهم متعصبين، مصرحا بأن زمن الموظفين الكبار قد ولى، بمعنى لا صلاحية لعملهم[1]، كما دعا عباس في هذه المرحلة إلى ترقية الدواوير وإنشاء التجمعات السكانية الخاصة بالأهالي المسلمين.[2]

وإذا أردنا المقارنة بين الفكر السياسي لدى فرحات عباس نجد أنه قد تغير فمثلا قبل الحرب العالمية الثانية كان نشاطه السياسي يقتصر فقط على بعض المقالات والتصريحات التي كانت تنادي بالإصلاحات الجذرية في المجتمع الجزائري، ومن بين مقالاته في فترة ما قبل سقوط فرنسا عام 1940م، نذكر ما يلي: عنوان مقالته "على هامش الوطنية، فرنسا هي أنا" وهذه المقالة أثارت ضجة كبيرة في أوساط الجزائريين لأنه نفى وجود وطن جزائري عبر التاريخ، ولم يعترف إلا لدولة الفرنسية كدولة وحيدة، وأكد على أن الجزائريين مازالوا متعلقين لما ستحققه فرنسا لهم من مطالب اجتماعية واقتصادية وثقافية شرط أن يبقوا مرتبطين بفرنسا، أما بعد هزيمة فرنسا ونزول الحلفاء فسعى هذا الأخير لرفع كل المطالب الأساسية للشعب الجزائري وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل القادم[3].

فقد حملت نهاية الحرب العالمية الثانية ذكريات البؤس الاجتماعية الذي حمل معه الأوبئة والأمراض وسنوات المجاعة والوفايات الكثيرة التي كانت سنوات 1941-1942 مسرحا لها، وعرفت بسنوات الضياع وهي محطات هامة في إيقاظ الحس والوعي الوطني السياسي لدى الجزائريين، وكانت عاملا مهما في تلاحم اتجاهات الحركة الوطنية ونسيان الاختلافات الفكرية لدى الاتجاهات الوطنية، فقد أثر ذلك على الكثير من الأهالي الجزائريين ودفعهم إلى الأمام ونقلت بسرعة اهتمامات ومطالب الحركة الوطنية نحو أهداف أكثر جرأة وراديكالية[4]، فقد اكتشف الجزائريون ضعف فرنسا وقوة الجيش الأمريكي، حيث غير هذا الحدث موازين القوى داخل فرنسا، فبعد فترة الصراعات الداخلية ساد

---

[1] Amar Naruon, Ferhat Abbas : Ou les Chemins de la souveraineté , ed, Donoel, France, 1961, p p 78-80.

[2] Ferhat Abbas, de la colonie vers la province, le jeune Algérien, ed, paris, 1981, p p 168-169.

[3] قاضي سهام، شيخاوية حورية، حركة أحباب البيان والحرية، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (1944-1956) مذكرة لنيل شهادة الماستر، مغرب عربي حديث ومعاصر، قسم العلوم الانسانية جامعة تيارت، 20016م 20019من ص29.

[4] كمال بيرم، واقع الثقافة والحركة الوطنية بمنطقة المسيلة (1840-1954)، دار الأكاديمية، 2013، ط1، ص 133.

ضعف القوة الفرنسية فالإنزال الأمريكي مثل نقطة تحول في التفكير السياسي والوعي الوطني لدى الشعب الجزائري وأدى إلى اقتناع الكثير من المترددين.[1]

ب- بيان فيفري 1943:

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وانتشار شعارات الحرية والديمقراطية، ومحاربة الديكتاتورية التي رفعها الحلفاء ومع غياب رئيس حزب الشعب مصالي الحاج، وعناصر من مناضليه وكبت حرياتهم بالسجن، من طرف السلطات الاستعمارية، ومع نزول الحلفاء بالجزائر في 8 نوفمبر من1942، تزايد النشاط السياسي لبعض المناضلين أمثال فرحات عباس من اجل التعريف بالقضية الجزائرية و إيصال مطالب الشعب الجزائري للحلفاء، وتوجت هذه الجهود بصدور البيان الجزائري في 10 فيفري 1943[2] لمواجهة الوضع الذي كان سائدا في الجزائر آنذاك، والوقوف في وجه القمع المسلط على الحركة الوطنية من طرف السلطات الفرنسية[3] فعدم ترحيب قوات الحلفاء بمطالب فرحات عباس، اختار هذا الأخير طريقا آخر وذلك للضغط على الفرنسيين، حتى يتخذ موقفا واضحا خاصة و أبسط مطالبه مطالب قد رفضت، حيث دعا إلى عقد اجتماع بالجزائر العاصمة حضره عدة شخصيات [4]، وبعد إجراء العديد من المشاورات بين تلك الشخصيات، توصلوا إلى ضرورة إصدار ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري من أجل الوقوف في وجه السلطات الفرنسية[5]

وتم إجراء هذا الاجتماع بسبب رفض إدارة الاحتلال مطالب الجزائريين بالإضافة إلى عدم ترحيب قوات الحلفاء بمطالب فرحات عباس وهذا الأخير اختار هذا الطريق من أجل الضغط على الفرنسيين

---

[1] عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص 78.

[2] شرفي عبد الجليل، خاف الله العطرة، تطور المطلب الاستقلالي في نضال الحركة الوطنية الجزائرية، 1919 1954 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تبسه، 2016، ص 51.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر, 1830 1989, دار المعرفة, الجز، 2006،صفحه 452.

[4] شبوب محمد المرجع السابق صفحه 4_149 أبو القاسم المرجع السابق صفحه 280

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص208.

حتى يتخذ موقفا واضحا خاصة وأن أبسط مطالبه قد رفضت،[1]وقد وقعت على الوثيقة 30 شخصية جزائرية من المستشارين البلديين والمستشارين العاميين والمندوبين،[2]حيث تنقل فرحات عباس عبر أنحاء الجزائر ليجمع توقيعات المستشارين على مستوى العمالة والمندوبين الماليين وقد تسببت تحركات عباس واتصالاته بممثلي الحلفاء في زعزعة مكانه الفرنسيين الذين كانوا يقدمون أنفسهم للحلفاء على أنهم أسياد للجزائر[3]، وفي هذه الأثناء أصبح الشعب الجزائري كله يطالب بالحقوق السياسية و أصبح أكثر انشغالا بالمبادئ الوطنية من أجل حياة أفضل[4].

فبالرغم من الظروف الصعبة التي أوجدتها الحرب الإمبريالية الثانية، التي لم يكن من شأنها المساعدة على تسهيل الاتصالات بين أولئك القادة الذين كان منهم من يعيش في الإقامة الجبرية ومنهم من كان متخفيا ويعيش حياة سرية، في حين كان بعضهم الآخر يتحايل للبقاء طليقا، ليكون همزة وصل التي لابد منها لتبادل الآراء والأفكار ومحاولة إيجاد الأرضية المناسبة والملائمة لتوحيد الجهود النضالية وتقريب وجهات النظر حول كيفية التصدي للغزو الأجنبي بجميع أنواعه، على الرغم من تلك الظروف الاستثنائية، وفي واقع الأمر فإن الطاقات الفكرية الوطنية قد وجدت طريقها إلى صياغة ما سوف يصطلح على تعريفه ببيان الشعب الجزائري الذي رغم توقيعه فقط من طرف مجموعة من المنتخبين الجزائريين، فقد كان تعبيرا عاما عن كثير من المواقف السياسية والإيديولوجية والفكرية التي كانت حتى ذلك التاريخ حكرا على مناضلي الحركة المصالية في الجزائر[5]، فقد تزايد

---

[1]المندوبون الماليون: هم منتخبون أعضاء في المندوبيات المالية التي تتمثل أهميتها الأساسية في المصادقة على ميزانية الجزائر: ينظر: بن يوسف بن خده، جذور أول نوفمبر، سعود الحاج مسعود، الشاطبية، ط2، 2013، صفحه 127.

[2]شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، دار الأمة 2008 ط1، ص 910.

يوسف بن خدة، المرجع نفسه، ص127.

[4] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية، العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، دار بهاء الدين، 476،2013.

[5]محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ص33.

نشاط بعض الوطنيين خلال تلك الفترة من أجل التعريف بالقضية الوطنية وإيصال مطالب الشعب الجزائري للحلفاء الذين وعدوا الجزائريين بمكافئتهم بعد نهاية الحرب، وذلك إذا تعاونوا معهم في الحرب.[1]

وبمبادرة من فرحات عباس وجه المنتخبون رسالة إلى الحلفاء في 20 ديسمبر طالبوا فيها بتطبيق نظام قانوني جديد على الجزائر[2] وفي يوم 10 فيفري حرر فرحات عباس البيان في بيته وكان عنوانه كالتالي:" أمام الصراع الدولي: بيان الشعب الجزائري وفقط أطلق على النص الذي كتبه اسم " البيان" الذي حرره عباس في إطار الوثائق الجزائرية السابقة كمطالب النخبة، والمؤتمر الاسلامي، ومبادئ حزب الشعب الجزائري..." وعلى روح الميثاق الأطلسي وأفكار الثورة الفرنسية من أجل رفع مطالب الشعب الجزائري المحروم والمضطهد من أبسط حقوقه في المجتمع وفي بلده الجزائر فقد حرره تحرير أولي سريع بعد استشارة الشخصيات الممثلة لمختلف الجماعات الجزائرية، ولم يجر تحرير البيان في مكاتب الحكومات العامة[3]

وفرحات عباس تحدث كثيرا عن بيان الشعب الجزائري خاصة في كتبه[4]، في كتاب الشاب الجزائري" "le jeune Algérien طبعة 1981 حيث قال: "بفضل بيان الشعب الجزائري، هجرنا السياسة الوهمية لاندماج الجزائر مع فرنسا، وطالبنا بسياسة جديدة تحترم الجنسية الجزائرية، وتقوم على استقلال الجزائر الذاتي في إطار موسع...".

وفي كتابه ليل الاستعمار " la nuit colonial" حدد الخطوط العريضة لذلك فقال " يسعى هذا البيان في بداية أمره إلى تقديم حوصلة موضوعية وأمنية لمائة واثنتي عشرة سنة من الاستعمار ثم

[1] بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، ص95.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق ص ص 84-93.

[3] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ، دار المعاصرة، 2009، ص53.

[4] ليلى بن عمار منصور، فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، تر: ليراش، ردمك، 2011، ص93.

إلى استحضار الماضي والتعبير بكل وفاء عن تطلعات شعبية وطنية، فقد تم تحديد مشكلة الجزائر الحقيقية غداة احتلالها من قبل القوات الأنجلو أمريكية..."

وتذكر الكثير من المصادر التاريخية أن اختيار فرحات عباس لمصطلح البيان على الطريقة الماركسية كان مقصودا، وقد فعل ذلك حتى يظهر أمام الملأ أنه أصبح راديكاليا في مواقفه السياسية[1] واعترف أن البيان كان عبارة عن نضال سياسي سيحدث القطيعة مع الاندماج الذي تبنته النخبة ونادت به، والبيان يعزز الروح الوطنية لدى الجزائريين[2]، وقال أيضا أن البيان كان بمثابة حوصلة لخصت بصفة موضوعية ونزيهة فترة الاحتلال الفرنسي في الجزائر كما ذكرنا، فالبيان أخذ جبهة مفتوحة على كل التيارات السياسية الجزائرية، واستطاع البيان أن يبين أفكار مصالي الحاج الثورية ونظرة العلماء الإصلاحية، باستثناء الشيوعيين الذين رفضوه وبقوا متشبثين بفكرة الاندماج الكامل، وقالوا أنه يعبر عن طموحات البرجوازية العربية.[3]

وهذا البيان تحدث عن الاستعمار وعن فشل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، وعن مسؤولية المعمرين في توسيع الخلاف بين الشعبين الفرنسي والجزائري.[4]

كان يهدف هذا البيان إلى رفع مطالب الشعب الجزائري وإقامة دولة جزائرية بعد انتهاء الحرب، ووضع دستور خاص بالجزائر يتم إعداده من طرف مجلس نيابي جزائري مؤقت[5] فقد كان بمثابة منعطف خطير في تطور خطير في تطور الحركة الوطنية ولأول مرة في تاريخ الاحتلال وهذه أول مرة تواجه فرنسا وزعماء الحركة الوطنية الجزائرية مجتمعين في اتجاه واحد[6] فالبيان شكل وثيقة سياسية

---

[1] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص93.

[2] مهدي جلال، كفاح الحركة الوطنية الجزائرية، دار ثالة ، الجزائر، 2008، ص108.

[3] صدام حسين عمارة، المرجع السابق، ص55.

[4] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص52-53.

[5] عمار بوجوش، المرجع السابق ص307.

[6] عبد الكامل جوية الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة، 1946-1954.

كانت بمثابة همزة وصل ثانية بين طموحات مختلفة التيارات السياسة الوطنية في الجزائر، أو كما قيل هي تعبير عن مصالح أملتها التجربة والظروف فالملاحظ أن الطرح الاستقلالي فرض نفسه في نشاط الحركة الوطنية المتزايدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، واتضحت هذه التطورات بالتقارب بين أحزاب الحركة الوطنية والالتفاف حول مطالب الشعب الجزائري وفي مقدمة ذلك فكرة الاستقلال التي عبرت عنها المطالب التي تضمنها بيان فيفري 1943[1] .

وفي 31 مارس 1943 جرى تسليم هذه الوثيقة للسلطات الفرنسية التي تظاهرت قبولها من حيث المبدأ، وتضمن هذا البيان عدة مواد ومطالب[2] حيث استعرض في ديباجة العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ سنة 1830 وأكد على أنها علاقة تقوم على الاضطهاد والتفرقة وحرمان الجزائريين من الحقوق الأساسية[3] وأكد على احتلال فرنسا من طرف الألمان واحتلال الجزائر من طرف الحلفاء بحيث احتوى البيان على خمسة أقسام[4] تعرض القسم الأول إلى الافتتاحية ووضع الجزائر، وتناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية وفي القسم الثالث ستعرض علاقة فرنسا بالجزائر أما القسم الرابع فتضمن فشل الإصلاحات السابقة وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر والقسم الخامس والأخير اشتمل على مطالب الجزائريين الأساسية وهذا ما سنتطرق إليه[5].

القسم الأول: وهي الافتتاحية والتي تضمنت إشارة إلى الوضع بالجزائر واحتلالها من طرف الحلفاء.

القسم الثاني: تناول أهمية الحربين في تحرير الشعوب المستعمرة والتخلص من الاحتلال.

---

[1] العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ص86.

[2] مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، BLUES دمشق، ص23.

[3] عبد القادر بوداود، أوضاع الجزائر 1939-1945، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص127.

[4] صدام حسين عمامرة، المرجع السابق، ص55.

[5] نبيلة دومي، المرجع السابق، ص39.

القسم الثالث: تم فيه عرض العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1830 والأساليب التي اتبعتها من استغلال وتفرقة.

القسم الرابع: تناول فيه فشل الإصلاحات السابقة، واندلاع الحرب العالمية الثانية وأهمية نزول الحلفاء في الجزائر.

أما القسم الخامس، فقد تحدث عن مطالب الشعب الجزائري[1]

أما عن أبرز مطالب البيان فكانت[2]:

- إدانة الاحتلال وتصفيته بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب آخر، إن هذا الاستعمار ما هو إلا شكل جماعي للعبودية الفردية في القديم ومن جهة أخرى فهو أساس رئيسي للمتنافسات والمنازعات بين القوى العظمى.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب سواء كانت صغيرة أو كبيرة.
- منح دستور خاص بالجزائر يضمن لها:

أ- الحرية والمساواة المطلقة لكل السكان.

ب- إنهاء الملكيات الإقطاعية، بتطبيق نظام إصلاح زراعي وحق العيش برخاء للطبقة الواسعة.

ت- الاعتراف باللغة العربية، لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية.

ث- حرية الصحافة وقانون الجمعيات.

ج- التعليم المجاني والإجباري لكل الأطفال الذكور.

4- المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم مثلما فعلت الحكومة البريطانية مع مستعمراتها[1].

[1] صدام حسين عمامرة، المرجع السابق، ص56.

[2] شبوب محمد، المرجع السابق، ص155.

5- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمساجين المحكوم عليهم مهما كان انتماؤهم السياسي[2].

وبذلك يكون بيان الشعب الجزائري قد لخص مجمل مطالب الشعب الجزائري بصفة موضوعية[3]

تم تحليل البيان من طرف باحثين من خلال الأسلوب والأفكار وقارنوه مع كتابات فرحات عباس منذ العشرينيات من خلال الجرائد التي جمعها في كتاب الشاب الجزائري وتوصلوا أن خطة البيان هي نفس خطة التقرير، الذي أرسله عباس إلى الماريشال بيتان كما أنه لاحظ فيه انتقادات مطولة لنظام الاحتلال واقتراح الحلول واحتوائه على الأخلاقيات، وتلك تعتبر إحدى أساليب عباس الذي ركز كثيرا على الجانب الأخلاقي، وعليه توصل بعد ذلك التحقيق بأن كاتب البيان هو فرحات عباس، وذلك ما ذهب أبو القاسم سعد الله حين قال:" بأن البيان أعده عباس، واتفق مع المؤرخين أن كاتب البيان هو الصيدلي عباس، ذلك أن البيان تضمن الكثير من العبارات التي مجدت الطرف الآخر بصورة عامة، وفرنسا على وجه الخصوص وتلك إحدى السمات الإيدولوجية لعباس المتأثرة بالثقافة الفرنسية[4] ويمكن اعتبار البيان بمثابة دستور للجزائر[5].

إن تحليل البيان أظهر حرص مؤلفيه على إبداء الاعتدال مع تشبتهم ووفائهم للوعي الوطني الذي حرك الشبيبة الجزائرية وأنهم مندوبي حزب الشعب الجزائري الذين أقروا بأهمية الوثيقة المودعة لدى السلطات الفرنسية، ولم يكن ممثلو الجزائر ينوون إنكار أي شيء من الثقافة الفرنسية والعربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم، بل بالعكس فان أخذهم من الثراء الأخلاقي والروحي لفرنسا ومن

---

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص35.

[2] رضوان عيناد ثابت، المرجع السابق ص25.

[3] عبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق، ص343.

[4] شبوب محمد، المرجع السابق، ص160.

[5] نظيمة عزوز، منال بن القايد، نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية، 1942-1945، مذكرة لنيل الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016،2017، ص24.

تقاليد حرية الشعب الفرنسي، فأقروا أن استعباد الجزائر لم يكن إلا أمرا مفروضا عليها بالقوة[1] فلقد ارتبط البيان بالحرب العالمية الثانية ومجرياتها بمشاركة حماسية للجزائريين المسلمين إلى جانب الحلفاء، واعتبارا لإعلان الرئيس الأمريكي روزفلت الذي أعطى وباسم الحلفاء الضمان بأن حقوق كل الشعوب الكبيرة منها والصغيرة في تنظيم العالم الجديد ستكون محترمة، فالشعب الجزائري لم يرد تضييع هذه الفرصة، وقام بطرح قضيته.[2]

فهذا البيان يعتبر كنتيجة لاستشارة واسعة للمنتخبين المسلمين وأهم التنظيمات الموجودة، وقد أرسل من طرف ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة، فقد اقترح البيان عند نهاية الحرب وذلك من أجل منح الجزائر دستورا خاصا يضمن الحرية والمساواة المطلقة لكل السكان دون تمييز في العرف والدين[3]، كما نجد في البيان تذكير بتاريخ الجزائر وفشل سياسة الإدماج، وارتباط البلد الجزائري بالعنصر الفرنسي والأوروبي بإنسانيته وثرواته وإدارته، وتتبعا للمراحل الأساسية للاستعمار، وتحليلا لتحولات المجتمع المسلم والإشارة لتأثيرات الثورة التركية مرورا بتحولات مصر، والعراق اللتين أصبحتا حليفتين لبريطانيا العظمى فإذا كانت سياسة الإصلاحات قد فشلت.

ج- ملحق البيان ومصيره:

بناء على موقف الحلفاء السلبي من البيان والمتمثل في أن القضية الجزائرية شأن داخلي فرنسي، وانطلاقا من رد الحاكم العام بيرتون، ومطالبته من محرري البيان تقديم إيضاح أكثر، وكذا خروج مصالي الحاج من السجن، فتطلع فرحات عباس إلى الزيادة في توسيع مطالب البيان ومن ثم البحث عن إضافات أخرى للبيان تستجيب لكل طموحات الشعب الجزائري على اختلاف شرائحه، على هذا الأساس نظم عباس لقاء مع مصالي بتاريخ 16 أفريل 1993 حضره البشير الإبراهيمي ممثلا

[1] صدام حسين عمامرة، المرجع السابق، ص59.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص69.

[3] بيار وكلودين شولي، اخترنا الجزائر صوتان وذاكرة، تقديم: رضا مالك، تر: زينب قبي، مراجعة سعيد جعفر، البرزخ، 2013، ص530.

عن جمعية العلماء المسلمين وبعد هذا الاجتماع تمت لقاءات أخرى اقترح فيها مصالي على عباس إضافات أخرى للبيان جاءت على النحو التالي:" في نهاية الحرب تقام في الجزائر دولة مستقلة، مزودة بدستور خاص بها تعده جمعية جزائرية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام.[1]

وقد تضمنت الإضافات التي تم تقديمها تغيير مفهوم الجنسية إلى مفهوم أمة ذات سيادة، ومن مفهوم دستور ممنوع إلى مفهوم الجمعية التأسيسية وبذلك نقلت هذه الإضافات بيان الشعب إلى صيغة أكثر ثورية حيث طرحت القضية الأساسية وهي الاعتراف بالدولة الجزائرية والمواطنة الجزائرية[2] ويلاحظ في الملحق أنه تناول نفس النقاط التي تعرض لها البيان بادئا أولا بالأسباب الداعية إلى إضافة الملحق، عند تسليم بيان الشعب الجزائري إلى ممثلي فرنسا في يوم 31 مارس 1943، حيث طالب الحاكم العام من المنتخبين المسلمين أن يكملوا مطالبهم باقتراحات فعلية من أجل الموافقة على مبادئها، وهذه الاقتراحات السهلة والسريعة جاءت ضمن المبادئ التي طرحت باسم الجزائر في البيان، وقد تم تسليم وثيقة في 30 ماي 1943 إلى الحكومة العامة تحت عنوان مشروع إصلاحات، وسمي كذلك بملحق البيان وفي 10 جوان 1943 قدمت نسخة منه إلى الجنرال ديغول وتضمن الملحق قسمين:

- القسم الأول: تعرض للإصلاحات التي يمكن تأجيلها إلى ما بعد الحرب، حيث ستقوم الجزائر كدولة جزائرية مجهزة بدستور خاص، الذي سينجز من طرف مجلس جزائري دستوري منتخب بواسطة الاقتراع العام من طرف سكان الجزائر، يتم التأكيد فيه على ضمان سلامة القطر الجزائري ووحدته الترابية، والاعتراف باستقلال الجزائر بوصفها أمة جزائرية.[3]

---

[1] البشير الإبراهيمي: ولد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي يوم 14 جوان من عام 1889، براس الوادي في نواحي سطيف الحديث اسمه الكامل محمد البشير ابن محمد السعدي طالب الابراهيمي، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية، ينظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، من 1830-1889 الجز 1، دار المعرفة، الجزائرية، 2006، ص411.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص96.

[3] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص196.

- أما القسم الثاني: احتوى على الإصلاحات السريعة والممكنة التي يجب تطبيقها مباشرة من أجل تحضير مستقبله، وقد تضمن 3 أبواب، الباب الأول المشاركة الفورية والفعالة لممثلي المسلمين في حكومة وإدارة الجزائر وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية متكونة من وزراء متساوي بين الفرنسيين والجزائريين والإدارة الحالية تصبح إدارة في الجزائر، فإن الخطأ يدعوا إلى المعمرين الذين أظهروا معارضة لكل المشاريع، ولكل محاولات الإصلاح، فالمشكل الجزائري يمكن أساسا في أنه ذو طابع عنصري وديني.[1]

مما سبق ذكره نستنتج أن سقوط فرنسا كشف العديد من الحقائق لدى الجزائريين ونزول الحلفاء اسهم بشكل كبير في تغيير الفكر السياسي للشعب الجزائري.

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1951-1939، ج2، تر: أمحمد بن البار، ، دار الأمة، 2008، ردمك، ص919.

الفصل الثاني: أثر الحرب العالمية الثانية على المسار السياسي للجزائر:

المبحث الأول: موقف الحركة الوطنية من أمرية 07 مارس 1944

01- إصدار ديغول لقرار 07 مارس.

02- قرارات الأمرية.

03- المواقف المختلفة من قرار 07 مارس.

المبحث الثاني: حركة أحباب البيان والحرية 1944

01- تأسيسها (14 مارس 1944).

02- قانونها الأساسي.

03- أهدافها ووسائلها في العمل.

المبحث الثالث: الاحتفال بنهاية الحرب وأثره على الحركة الوطنية

01- الاحتفال بنهاية الحرب العالمية وأثره على النشاط السياسي.

02- الانتخابات بعد مظاهرات 8 ماي 1945.

03- رد فعل السلطات على مظاهرات 8 ماي 1945.

المبحث الأول: موقف الحركة الوطنية من أمرية 07 مارس 1944.

1- إصدار ديغول لقرار 07 مارس:

لقد أكد النشاط السياسي الذي عرفته الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية بشكل واضح أن الشعب الجزائري لن يتنازل عن حقه في الحرية والاستقلال وهذا ما تأكدت منه الإدارة الفرنسية نفسها التي حاولت التهرب من جملة المطالب التي قدمت لها، وذلك بتقديم برامج إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية الغرض منها كسب الوقت وامتصاص غضب زعماء الحركات الوطنية، حيث جاء قرار 07 مارس 1944 الموقع من قبل الجنرال ديغول مخيبا للآمال ومحبطا لأماني الجزائريين في الحرية والانعتاق.

وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا كان يعيش المواطن الجزائري الذي بقي متعلقا بخيط رفيع على أمل أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية تعود إلى وعيها ويستيقظ ضميرها وتعترف بجميل الجزائريين نحوها، ومواقفهم المشرفة إلى جانبها أثناء الحرب العالمية الثانية[1].

فقد تم إصدار هذا القرار لامتصاص غضب الشعب الجزائري خاصة بعد رفض البيان من قبل السلطات الفرنسية، لهذا السبب صرح ديغول مع أنصار السيادة الفرنسية بمنح إصلاحات للجزائريين تجسدها أمرية 07 مارس 1944، واعتبرت الأمرية جوابا رسميا من السلطات الفرنسية على البيان[2]، وردا على تلك المقترحات صرح فرحات عباس بأن مبادرة ديغول ما هي إلا إعادة لمشروع بلوم فيوليت الذي كان قد صدر عام 1936 م، مذكرا في ذلك الوقت لأن الأوضاع قد تغيرت، فالأمر

[1] رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص 261.

[2] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، منشورات الوكالة الوطنية للإشهار Anep ، 2008، ط خ، ص 341.

لم يعد يتعلق بتوسيع امتيازات طبقة أو أكثر من فئات الأهالي، وإنما الهدف هو إلغاء تلك الامتيازات والقضاء على كل إمبريالية في الجزائر مهما كان صنفها[1].

كانت هذه الأمرية تحسينا للمشروع السابق الخاص بفيوليت لكنها تجاهلت المقتضيات التي أحدثتها خيبات الأمل المتتالية للجزائريين، وتم استقبالها باللامبالاة فأنصار البيان والوطنيون ناهضوا ذلك لأنه يعبر عن سياسة إدماج ولأنه يرمي إلى تقسيم الشعب الجزائري، أما المعمرون فإنهم لم يغيروا نظرتهم في معاداة الإدماج [2]، فلم يرض عباس بهذه الأمرية وندد بالممارسات الاستعمارية المعادية للديمقراطية حيث طالب بحلول أخرى أكثر عدالة وديمقراطية مما زاد من تخوفات الإدارة الفرنسية واحتمال انفجار الوضع خاصة وأن تقارير الجيش كانت تفيد أن فرحات عباس المتواجد في مدينة سطيف طلب من النساء خياطة حوالي 20 علم جزائري ملمحا لاقتراب انفصال الجزائر عن فرنسا، كما أبدى ميولات وطنية أكيدة وقناعات راسخة في الكيان الجزائري المستقل كحل وحيد.[3]

وعن هذه الإصلاحات قال أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية الجزائرية: "جاءت متأخرة عن موعدها وهذا الأمر وإن حاول إرضاء جماعة النخبة والنواب وقدماء المحاربين فإنه لم يقدم حلولا للشعب الجزائري" [4]، بل كان مخيبا لآمال وطموحات الشعب الجزائري كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مقترحات ممثلي وأقطاب الحركة الوطنية، وعليه فقد جاء موجها لطبقة مرتبطة مصلحيا بفرنسا، في حين أبقى المشروع على سياسة فرنسا اتجاه الأهالي القائمة آنذاك على استغلال واستعباد شعب لشعب آخر وبذلك بقيت إدارة الاحتلال تحكم سيطرتها على الجزائر، في حين لا يستطيع أصحاب الأرض رغم أغلبيتهم التأثير على مصير بلادهم أو التحكم في حريتهم، ففرنسا كان هدفها

[1] شبوب محمد، المرجع السابق، ص 183.

[2] كوليت وفرانسيس جونسون، الجزائر الخارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر 2014، ص 77.

[3] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 100.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 221.

التأثير على السكان وإظهار الجانب الحسن لها، ولكن في حقيقة الأمر هذا القرار الذي حمل العديد من الإصلاحات الظاهرية كان يحمل في باطنه محاولة السيطرة على الجزائريين[1].

2- قرارات أمرية 07 مارس:

لقد جسدت الحكومة الفرنسية المؤقتة، ما قاله ديغول في خطابه الذي ألقاه بقسنطينة بتاريخ 12 ديسمبر 1943 ،الذي كنا قد تطرقنا إليه سابقا، التي جاءت في الأمر متمثلة في الأمر الصادر في 7 مارس 1944 ،و هو عبارة عن مجموعة من القرارات أصدرتها اللجنة التي شكلها ديغول في 14 ديسمبر 1943 ،لصالح الجزائريين، حيث تضمنت ما يلي [2]:

المادة رقم 01 :يتمتع الجزائريون بجميع حقوقهم، و سيكون عليهم نفس الواجبات التي هي على الفرنسيين، و كل الوظائف الرسمية، سواء كانت مدنية أو عسكرية ستكون مفتوحة لهم.[3]

المادة رقم 02 :يطبق القانون بدون تمييز بين الجزائريين و الفرنسيين، و تلغى جميع التدابير و القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين.[4]

المادة رقم 03 :تعتبر الفئات الآتية مواطنين فرنسيين بصفة شخصية، و يسجلون على القوائم الانتخابية نفسها مع المواطنين من غير المسلمين، و يشاركون في الاقتراعات نفسها، الجزائريين الذكور البالغون من العمر 21 سنة الذين ينتمون إلى الفئات التالية [5]:

الضباط القدماء- الحاصلين على الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الشهادة العليا، الشهادة الابتدائية، شهادة الدراسات الضباط القدماء- الحاصلين على

[1] شبوب محمد، المرجع السابق، ص 189.

[2] جمال خرشي، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962،)دار القصبة لنشر، الجزائر، ص 432.

[3] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 99.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 219.

[5] شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص 920.

الشهادات التالية: شهادة التعليم الابتدائية العليا، شهادة نهاية الدراسة الثانوية، شهادة المدارس التقليدية، شهادة التخرج من مدرسة كبرى أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني الصناعي أو الزراعي أو التجاري، شهادة في اللغو العربية أو البربرية.

- موظفي أو أعوان الدولة، أو المقاطعات، أو البلديات، أو المصالح العمومية، المتنازل عنها،العاملين أو المتقاعدين و الحاصلين علي عمل دائم خاضع لنص تنظيمي، سيجددها القانون.

- الأعضاء الحاليون و السابقون للغرف التجارية و الفلاحية.

- الباشا أغوات و الأغوات و القياد الذين مارسوا و وظائفهم مدة 03 سنوات علي الأقل، والذين لم يكونوا من قبل محل إجراءات طرد و العزل.[1]

- الحاصلين علي وسام العمل و الأعضاء الحاليين و القدامى للمجالس النقابية، للنقابات العالمية المشكلة بانتظام، بعد 03 سنوات من ممارسة وظيفتهم:

- مستشاري المنظمات العالمية الحاليين و السابقين

- الوكالاء القانونيين. [2]

- الأعضاء الحاليين و السابقين لمجالس أدارة الهيئات (SIP) الحرفية والفلاحية.

المادة رقم 04 : يمكن لباقي الجزائريين الحصول على المواطنة الفرنسة، وسوف يحدد المجلس الوطني التأسيسي بشروط هذه الاستفادة و كيفيتها، فابتداء من 07 مارس 1944سيستفيد أولائك الذين يبلغون من بينهم 21 سنة من الذكور من تدابير مرسوم 09 فيفري 1919 ، ويسجلون في قوائم الهيئات المؤهلة للانتخابات المثلي الخاصة في المجالس المحلية، والمجالس العامة،

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 273.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص866.

والمفوضات المالية المنصوص عليها في المرسوم المذكور ويقدر هذا التمثيل بالنسبة للمجالس العامة و المفوضات المالية بنسبة 50% من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس.[1]

أما بالنسبة للمجالس المحلية، فسنقدر ذلك بنسبة 50 ٪إلا في حال ما إذا كانت النسبة بين السكان الجزائريين و مجموع السكان لا يصل إلى هذا العدد، فيكونوا التمثيل إذا مناسب لعدد السكان المسلمين .المادة رقم 05 :لكل الفرنسيين الحق في الترشح للمجالس الجزائرية، مما كانت الهيئة الناخبة التي ينتمون إليها [2] .

المادة رقم 06 :ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان واد مزاب، وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الاسم سارية المفعول.

المادة رقم 07 :سوف تحدد تدابير تطبيق هذه الأمرية بمرسوم المادة رقم 08 :تأخذ هذه الأمرية، تلتي سوف تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، ويتم إدراجها في الجريدة الرسمية للجزائر، صفة القانون، الجزائر، 7 مارس1944. [3]

وكما نظرت لجنة 16 في الإصلاحات السياسية للمسلمين، نظرت أيضا في بعض الحالات الاجتماعية، من ذلك دراسة الأوضاع المعايشة في المدن و القرى للجزائريين والأحوال الصحية والمساعدات الطبية، تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العمال الجزائريين، و تصنيع الجزائر، العناية بالصناعة التقليدية الأهلية، تعميم التعليم على الأطفال الأهالي، والحياة الريفية.[4]

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، دار البصائر، الجزائر، 2009 ،ج2، ص 523.

[2] حفوظ قداش، المرجع السابق، ص 867..

[3] محمد شيوب، المرجع السابق، ص 187.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 229.

أ- تحليل موادها :

لقد تعرفنا سابقا على بنود أمرية ديغول 1944 التي جاءت في شكل مواد، حيث تضمنت 08 مواد فقط .[1]

ومنه فقد جاء نص الأمرية يحمل عنوان: " أمرية 7 مارس 1944 متعلقة بوضع الفرنسيين المسلمين في الجزائر"، وعند القراءة المتأنية للعنوان نلاحظ: أنه لم يتم ذكر لفظة " قانون أو مشروع" في العنوان وهذا له دلالة، على أنه أمر طُرح في وقت عاجل فرضته الظروف الحرجة، حيث عجلت سلطة العليا المتمثلة في جنرال ديغول، باقتراح هذا الأمر، دون عقد جلسات مسبقة لمناقشة ما جاء في موادها ، وكذا دراسة أوضاع الجزائريين، ولم تذكر الدراسة ولا المراجع، بأن ديغول استشار أعضاءه أو الحلفاء، حول أمر 07 مارس 1944 ،ولو بإشارة، ومنه، يمكن القول بأن هذا الاقتراح مجرد أمر لم يرتق أن يصبح قانون.

وعند القيام بدراسة لمحتوى ما تضمنته الأمرية، يتضح لنا في الوهلة الأولى أن كل المواد كانت تنص على اقتراحات وإصلاحيات ذو طابع سياسي، كحق منح المواطنة الفرنسية للجزائريين ،إلغاء القوانين الاستثنائية كإلغاء شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الوطنية للحصول على الجنسية الفرنسية، حق الترشح للانتخابات، المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات.[2]

فالمتمعن لمضمون المواد يجد أن هناك إهمال لجوانب الأخرى، كالجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي للجزائريين، وهذا يؤكد أن ديغول ركز على الجانب السياسي بهدف، تضيف الخناق على نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، وبذلك يكون قد وجه ضربة قوية لمطالب الإصلاحية للحركة الوطنية، المتمثلة في بيان فيفري 1943 .

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص1289.

[2] محمد شبوب، المرجع السابق، ص185.

حيث جاء هذا الأخير الذي كنا قد تطرقنا إليه سابقا ينص على: تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر، وتحريم إدماجه وضمه عنوة، تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة، منح الجزائر دستور خاص بها يتضمن لها، الحرية المساواة، دون تمييز مشاركة المسلمين في حكم بلادهم .[1]

فمن خلال عرض مطالب بيان فيفري 1943 ،يتضح لنا أن ديغول أصدر هذا الأمر لمباغتة زعماء الحركة الوطنية الجزائرية من جهة،و لكي ينشغل الشعب الجزائري بهذه الإقترحات و العروض شيئا فشيئا من جهة أخري، حتى يتشتت الفكر الشعب و ينذهل أمام المغريات الإدارة الاستعمارية، فيتخلي بذلك عن قضيته الوطنية، فيخضع للإدارة الاستعمارية دون مقاومة.

أما إذ فصلنا في المواد الأمرية، نجد أن المادة الثالثة قد أدرج فيها ديغول: اعتبار الجزائريين مواطنين فرنسيين بصفة شخصية لهم الحق التسجيل علي القوائم الانتخابية نفسها مع المواطنين الفرنسيين، لكن ديغول كان مدركا الخطورة هذه المادة الثالثةّ لذلك عمد على وضع شروط خيالية تعجيزية، ترهق كاهل الجزائريين، حيث منح للجزائريين الذكور البالغون من العمر "21،"حق المشاركة في الاقترحات،علي أن يكونوا ينتمون ألي الفئات التالية : الضباط القدماء وكذا الحاصلين علي الشهادات التالية (شهادة التعليم العالي، الشهادة العليا، شهادة التخرج من مدرسة وطنية كبرى.[2]

بعد القراءة الدقيقة للمادة الثالثة نلاحظ أن هناك تناقض في الطرح لا يتقبله العقل، و هذا يظهر حليا، فكيف الشباب في مقتبل العمر " 21 سنة " يكونوا ضباطا قدامي، أو أصحاب شهادات العليا، و قد كنا ذكرنا سابقا أن حالة التعلم في الجزائر خلال الحكومة فيشي كان متدني و هذا نتيجة لارتفاع تكلفت التعليم، و حقوق التمدرس، كما كان للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

[1] FARHAT ABBAS, Op-C.I.T P 151

[2] صفاء صالحي، أمرية ديغول 07 مارس 1944 وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 53.

تأثر علي هذا الجانب_التعليم)_غلاء الأسعار مواد غذائية، فقر يئس، أمراض، بطالة، مجاعات... فكيف لأوضاع مزرية أن تتغير نحو الأفضل بين ليلة و ضحاها، كما ذهب أبعد من ذلك حيث منح للحاصلين على وسام العمل في المجالس النقابية للنقابات العمالية المشكلة بانتظام، بعد 03سنوات على الأقل من ممارسة وظيفتهم، الحق التسجيل علي القوائم الانتخابية، مع العلم أن الجزائريين قد همشوا وجردوا من كل مناصبهم في فترة (1940_1944) بفعل عنصرين مهمين هما (التجنيد، الهجرة) إثر مشاركتهم ألي جانب فرنسا قي حربها ضد ألمانيا، حيث كانت فرنسا تعتبرهم عبيد لها فكيف يحصلون على ترقية ووسام.

أما بالنسبة للمادة الرابعة فأنها تحتوي علي شقين الأول: ينص علي أنه، يمكن لباقي الجزائريين الحصول علي حق المواطنة الفرنسية وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي شروط هذه الاستفادة، لكن لم نذكر أمر هذه الشروط، لذلك نستطيع القول إن المادة الرابعة في شقها الأول، جاءت لإرضاء الجزائريين المتبقين إلا من غير المعقول أن تمنح فرنسا حق المواطنة الفرنسية بدون الثمن الجزائريين، أما شقها الثاني تخص فئة "21 سنة " الذين يسجلون في هيئات انتخابية الذين يقومون بانتخاب ممثلهم بالمجالس العامة والمحلية بنسبة 215 ، وهنا يتضح لنا أن حظوظ الجزائريين في الحصول علي المواطنة أمر شخصي بحت، صعب تحقيقه في ظل هذه الشروط التعجيزية أي أن الجزائريين الذين سجلوا علي قوائم الانتخابية من "21 سنة " هم الذين لهم الحق في المواطنة الفرنسية.

ما فيما يخص المادة الخامسة: [1] تقضي بإدراج الفرنسيين مع الجزائريين، وذلك من خلال منح الفرنسيين الحق في الترشح في المجالس الجزائرية مهما كانت الهيئة الناخبة التي ينتمون أليها و هذه دعوة صريحة للإدماج، فبهذا القرار يجعل الفرنسيين على علم بكل شاردة وواردة يقوم بها الجزائريين .

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السباق ، ص 273-275.

وقد جاءت المادة السادسة: [1] مخصصة لسكان واد مزاب وهم ينتمون إلى الفرقة الإباضية في الجزائر، وسكان المناطق الصحراوية قرر ديغول بشأنهم إلغاء القوانين التعسفية المطبقة في حقهم، حيث منحت لهم كل الصلاحيات لممارسة نشاطهم وفق قوانينهم المعمول بها، ويهدف من هذه الخطوات هو عزل هاتين المنطقتين عن الأحداث السائدة، لذلك قام بإرضاء سكانها خشية إحداث فوضى وبالتالي يتجنب مواجهة كل الجهات.

إن المادتين السابعة والثامنة: كانت عبارة عن توصيات و توضيحات، حيث جاء في المادة السابقة: تأكيدا على أن هذه القرارات التي تنص عليها الأمرية تستدرج بمرسوم فيما بعد أما الثامنة: تنص على أن هذه الاقتراحات هي عبارة عن أمر سينشر في الجريدة الرسمية الفرنسية، ومن ثم يتم إدراجها في الجريدة الرسمية الجزائرية فبعدة هذه العملية تصبح تحمل صفة القانون.

كخلاصة للفصل يمكن القول: بعد أن قمنا بتحليل محتوى أمرية 07 مارس 1944 ،توصلنا إلى أن هذا الأمر الذي صدر عن ديغول جاء شبيها بإصلاحات سبقته، ثم إن هذه الإصلاحات تجاوزها الزمن عقيمة في ظل تبلور الوعي لدى الجزائرية، حيث تأكد الشعب بأن الوعود التي وعدت بها فرنسا كلها كاذبة، ولن تحقق شيئا منها، ففي سابق أرغمت الجزائريين على المشاركة في الحرب العالمية الثانية، وفي المقابل وعدت أن تمنحهم حق تقرير المصير لكن حنثت بوعدها .كما أن الاقتراحات التي تضمنتها الأمرية كانت في جملتها تحث على إدماج الجزائريين مع الفرنسيين، ولكن دون التخلي عن المصالح الفرنسية، فهي تعتبر الجزائريين في الدرجة الثانية في المجتمع بعد الفرنسيين، لكن للشعب الجزائري في هذا الوقت يعلم بأنه ليس بحاجة إلى الإدماج، لأن يرى فيه تكريس لوجود الاستعمار، فهو بحاجة لالتحام زعماء الحركة الوطنية الجزائرية حول كيان واحد يتفقون فيه على تقرير مصيرهم بأيديهم.

[1] حفوظ قداش، المرجع السابق، ص1291.

3- المواقف المختلفة من قرار 07 مارس:

فيما يخص فرحات عباس رفض قبول قانون 07 مارس 1944 واعتبره مجرد إصلاحات منافية للديمقراطية وللحقوق الاجتماعية للجزائريين، حيث علق على أمرية مارس قائلا: "قرار 07 مارس لم يأتي بالجديد لأنه كان مستمدا من مشروع بلوم فيوليت، إن هذه الإصلاحات تجاوزها الزمن والشعب الجزائري قد رفض هذا المرسوم، ولم يرض به إلا أتباع الاستعمار لأجل الحفاظ على مصالحهم" فالشعب الجزائري ناهض ذلك القرار لأنه لم يكن في خدمة مصالح الجزائريين، أما الشيوعيين ومواقفهم من الإصلاحات فقد صرحوا بأن هذا القرار يساند الأهالي ويمنحهم الحقوق السياسية.[1]

وخلال سنة 1944 كثف الحزب الشيوعي حملته، كما أقر أنه لا يمكن المنح الفوري للمواطنة الفرنسية لكل الجزائريين ولكن دعا إلى عدم حصرها في النخب لوحدها، واقترح إصلاحات من أجل تعديل نظام القيادة وإدارة البلديات المختلطة وفتح المناصب الإدارية للمسلمين والدعوة إلى تبني مشروع الجنرال ديغول في الوقت ذاته، وتمسك الحزب الشيوعي بمشروع بلوم فيوليت وبتصريح ديغول الصادر 07 مارس 1944.[2]

أما جمعية العلماء المسلمين فقد رفضت الإصلاحات المتعلقة بقرار 07 مارس ووصفت الشخص الذي يقبل بهذه الأمرية خاصة القبول بالجنسية الفرنسية أنه شخص خائن، وفيما يخص حزب الشعب الجزائري رفض مشروع ديغول رفضا مطلقا وأكد أن قبوله يعني التخلي عن المطالب الاستقلالية، بالنسبة للجنة الفرنسية هي الأخرى اعتبرت تلك الأمرية دليلا على الإصلاحات العملية التي تقوم بها فرنسا لتطوير الجزائر وتحسين المستوى المعيشي لسكانها وشعبها. فقد اجتمعت لجنة بالقاهرة خلال مارس 1944 واعترضت على مشروع الإصلاح الخاص بالجزائريين تكونت هذه

[1] نظيمة عزوز، منال بن القايد، مرجع سابق، ص 21.

[2] صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 75.

اللجنة من 34 عضوا منهم دستوريون وأعضاء فلسطينيون وجزائريون ومغاربة، وقد رفضوا المشروع الذي جاء به ديغول ظنا منهم أنه سيقود الجزائريين إلى الاندماج الذي يرفضونه بشدة.[1]

فقد كانت هذه الإصلاحات محل تعليق لدى غير الجزائريين، فقد جاءت متأخرة عن موعدها وهي لا تعني التطبيق الفوري فالقانون نص على أن الأمور ستأخذ مدة طويلة وفترة انتقالية، والأمر وإن قد حاول إرضاء النخبة والنواب فإنه لم يحل مشكلة الجماهير الجزائرية[2]، لذلك قوبلت قراراته بالرفض من الجميع فقد حان الوقت لكي يختار الشعب الجزائري بين قرارات البيان وقرارات مشروع بلوم فيوليت الذي أحياه قرار 07 مارس 1944، فالجزائريون لم يعودوا يرغبون في الجنسية الفرنسية وهذا ما زاد من تخوفات الإدارة الفرنسية [3]، فهذا القرار جاء لإهانة الجزائريين ومعادي للمجتمع الجزائري.[4]

المبحث الثاني: حركة أحباب البيان والحرية 1944:

1- تأسيسها (14 مارس 1944):

سادت في أوساط المسلمين الجزائريين رغبة قوية في الالتفاف حول كل من عباس والنواب وجمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري، حيث تحقق هذا الاتحاد في صورة تجمع حول نص البيان الذي اشتهر باسم أحباب البيان والحرية والذي أنشأ رسميا في أفريل 1944، وكان هذا الأخير في نظر حزب الشعب الجزائري الأمر الذي أقنع المترددين وفئة المثقفين بصحة أطروحاته وجلب اهتمام الجماهير العريضة واستطاع حزب الشعب الجزائري بفضل حيوية مناضليه خلال ظرف قصير أن يفرض نفسه كقوة محركة لذلك الاتحاد، وما لبثت فروع أحباب البيان والحرية أن تكونت وتكاثرت

[1] نظيمة عزوز منال بن قايد، مرجع سابق، ص ص 31-32.

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 221.

[3] نبيلة دومي، مرجع سابق، ص 52.

[4] عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 183.

بسرعة، فتشكيل حركة أحباب البيان كان محاولة سياسية ثانية تهدف إلى جمع فرق القوة الحية في البلاد[1]، فحركة أحباب البيان والحرية تعتبر استمرارية للحزب تحت تسمية جديدة مع تحديث آليات العمل.[2]

ففي 14 مارس 1944 نشأت هذه الحركة وقرر مصالي الحاج مساندتها في أي عمل تقوم به خاصة محاربة الاستعمار والدفاع عن البيان وإدانة ضغوط النظام الاستعماري وعنفه ضد الشعب الجزائري.[3] فقد كتب المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجرون حول موضوع أحباب البيان والحرية قائلا: "أحباب البيان والحرية تحت هذه التسمية أسس فرحات عباس حركة جماهيرية كانت تهدف إلى جمع كل الاتجاهات الوطنية، وعرفت هذه الحركة نجاحا كبيرا" فقد انضم إليها بقوة كل من جمعية العلماء المسلمين والكشافة الإسلامية وكل المنظمات الشبابية، كما كتب فرحات عباس في كتابه "ليل الاستعمار" فقال: "لقد أحدثت هذه الحركة انقلابا كبيرا في الجزائر" [4]، فقد نشأت هذه الحركة بسرعة وفقا لتعليمات الحزب السابق.[5]

فقد ركزت هذه الحركة بالدرجة الأولى على أن تجعل الأمة الجزائرية مستقلة وأن تصبح جمهورية تسير وفقا لذاتها دون الارتباط بفيدرالية معينة أو بجمهورية فرنسا.[6] فقد تم إيداع القانون الأساسي لأصدقاء البيان والحرية بتاريخ 14-04-1944 واستوحى برنامجه من بيان 10 فيفري 1943، وهذا يعني القوف في وجه العنف الإمبريالي في إفريقيا والعمل من أجل طرد الاستعمار الفرنسي، حيث جمعت هذه الحركة التيارات الثلاثة الرئيسية للشعب الجزائري (المنتخبون، العلماء ووطنيو حزب

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص ص 133.، 134.

[2] الصادق بوخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، مقارنة في الدراسة الخلفية، غرناطة، 2009، ص 46.

[3] بن يمين سطورة، مصالي الحاج 1898-1974 رائد الحركة الوطنية الجزائرية، دار القصبة، تر: صادق عماري، مصطفى ماضي، ص 188.

[4] ليلى بن عمار بن منصور، مرجع سابق، ص 274.

[5] رمضان بوشبوبة، مسالك النضال مقدمة عمار بلخوجة، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار ألفا، ط1، 2013، ص 189.

[6] بيار وكلودين شولي، مرجع سابق، ص 532.

الشعب الجزائري) الذين كانوا ينددون بضرورة الوحدة والاعتماد على الشعب قبل كل شيء [1]، وهنا فرض حزب الشعب الجزائري تنظيما لخدمة مصلحة الجزائر والجزائريين.[2]

فحركة أحباب البيان والحرية تعتبر أرضية لتواصل النضال السياسي ونمو الوعي القومي ومن ثم نضج الحركة الوطنية خاصة وأنها أول حركة وحدت نشاطات التيارات السياسية باستثناء الحزب الشيوعي، ومن خلال هذه الحركة يبرز الطرح الاسنقلالي من خلال المطالبة بالدفاع عن البيان الجزائري وفكرة إنشاء دولة جزائرية، ومن خلال تسميتها يتضح لنا مشاركة مختلف التشكيلات والشخصيات السياسية وقد جاءت هذه الحركة بمطالب وأهداف أساسية لخدمة مصالح الجزائر.[3]

2- قانونها الأساسي:

تلخصت أفكار قانون الحركة في خمسة فصول تمثلت في:

الفصل الأول: أنشأ بالقطر الجزائري، أمام الرأي العام الجزائري والفرنسي الذي قدم للجهات الوطنية في 10 فيفري 1943، ومن أجل المطالبة بحرية التعبير والكلمة لكل الجزائريين، هذا التجمع سمي بأحباب البيان الجزائري.

الفصل الثاني: عمل هذا التجمع على محاربة التصور الاستعماري بواسطة الكلام والكتابة، وأيضا محاربة الاعتداءات وهجومات القوات الامبريالية في افريقيا وأسيا ويحارب استعمال القوة ضد الشعوب الضعيفة وهدفه أيضا المساهمة في تكوين عالم جديد والإسراع في احداق وتكوين إنسانية جديدة، حيث يستوي فيها كل الشعوب من جميع الأجناس في الحرية والاتحاد الأخوي لبناء عالم مستقر هادئ.

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص ص 341، 343.

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814-1962، دار العلوم، عنابة، 2002، ص 246.

[3] شرفي عبد الجليل حاف الله العطرا، مرجع سابق، ص 55.

الفصل الثالث: وفيما يخص الجزائر فإن التجمع كلف برسالة مستعجلة وهي الدفاع عن البيان الجزائري، الذي يعبر بحرية وصدق عن نشر الأفكار في الحكم النهائي على شدة النظام الاستعماري وعلى عقيدته العنصرية وعلى ظلمه.

الفصل الرابع: وفيه يتضمن الوسائل التي يعتمد عليها التجمع وهي:

1- مساعدة جميع ضحايا القوانين الاستثنائية والقهر الاستعماري.

2- العمل على إقناع وخلق رأي عام لصالح البيان.

3- اثبات عقيدة الأمة الجزائرية وإرادة انشاء جمهورية جزائرية في القطر الجزائري.

4- إقامة اجتماعات ومحاضرات في كل الأوساط وخاصة الأوساط الفرنسية.

5- فضح التعسفات والمناورات التي تتعاطاها القوات الرجعية والاقطاعيون وكل الذين لهم مصلحة في البقاء على النظام الاستعماري.

6- محو كل الشعارات التي فرضتها القوى الاستعمارية بواسطة سياسة العنصرية والطائفية بعناوين "أهالي، أصلي، فرنسي، مسلم...

7- محاربة ذوي الامتيازات للطبقات المسيرة والتذكير بماضي الشعب الجزائري.

8- بذل كل التضحيات الواجبة من اجل تحرير فرنسا نحو الشعوب الأوروبية وفي سبيل القضية الديمقراطية والكفاح بكل الوسائل "ضد التجسس"، الذي أحدثه الاحتلال الفرنسي.[1]

الفصل الخامس: خصص هذا الفصل حول التنظيم الداخلي لحركة أحباب البيان والحرية ونص على أن الحركة تسيرها لجان محلية مرتبطة بلجان عملية ولائية وبلحية مركزية محل تواجدها بمدينة الجزائر[2] فقد مثل القانون الأساسي لجمعية أحباب البيان والحرية قاعدة صلبة كما أبرز دور وصلاحية الهياكل التنظيمية ومدى الترابط والتناسق بينهما، وفي العموم فإن هذه الحركة كشفت عن إمكانية

[1] قاضي سهام، شيخاوي حورية، المرجع السابق ص46.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص339.

تحقيق الوحدة النضالية الوطنية، وقدرة زعماء الحركة الوطنية ومناضليها في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وارتقاء مستواهم ووعيهم السياسي الوطني وكذلك اثبات قدرتهم على قيادة شعبهم لذلك تمسكوا بالبيان الجزائري من خلال هده الحركة، والذي ينادي بالاستقلال السياسي للجزائريين، وعبرت هذه الحركة عن نشاطها خلال الحرب العالمية الثانية بأن الشعب الجزائري لن يتنازل عن حقه في الحرية والاستقلال مهما كان الثمن[1].

أ- مؤتمر أحباب البيان والحرية:

في 2، 3، 4 مارس 1945 انطلاق مؤتمر كبير أحباب البيان والحرية حيث طالب فيه المؤتمرون بإطلاق سراح مصالي الحاج، وعبر عباس عن أفكاره في هذا التجمع وقال" إن الجزائر شهدت نزول القوات مرتين الأولى في سيدي فرج والثانية وهران والجزائر، وتحمل الثانية بشرى أكثر من الأولى" ولم يستطع فرحات عباس أن يسيطر على عقول المؤتمرين فقط طالبوا بالاعتراف بالهوية الجزائرية وإقامة دستور جزائري [2]لقد كان مؤتمر أحباب البيان والحرية نقطة تبلورت وتجديد للوعي الوطني الحماس الشعبي الذي نتج عنه أعطى دفعة استثنائية لتنظيم الفروع على المستوى الوطني[3]، وخلال هذا المؤتمر تم التأكيد على:

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية.

2- إقامة جمعية تشريعية تأسيسية جزائرية ديمقراطية و جمهورية [4]فالمؤتمر كان فريدا من نوعه و كان المقصود منه دراسة الأوضاع التي آنت إليها الجزائر، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وقد تدعم موقف مصالي الحاج بهذا المؤتمر وخلاله انتخب فرحات عباس رئيسا للجمعية المؤقتة للجزائر المستقلة

[1] شرفي عبد الجليل، حاف الله العطرة، المرجع السابق ص55.

[2] علي تابليت، المرجع السابق، ص22.

[3] هواري سهيلة, طواهرية آمال، دور فرحات عباس في الحركة الوطنية 1930 1954، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تيارت 2015-2016، صفحة 90.

[4] عبد الرحمان ابن لعقون المرجع السابق صفحه 301

من طرف النواب والعلماء والمصاليين، وبذلك أصبح فرحات عباس زعيما سياسيا للجزائر عن طريق اختيار مناضلي الحركة الوطنية له بمختلف اتجاهاتها وخلال هذه الجلسة الختامية للمؤتمر تم استخلاص بعض النقاط الأساسية التي تقوم عليها الحركة حركة أحباب البيان والحرية ومن أهم هذه النقاط نذكر ما يلي[1]:

1- بيان 10 فيفري 1943 هو القاعدة الأساسية لأعمال المؤتمر لأن مبادئه تقوم على الاعتراف بالجنسية الجزائرية والدستور الديمقراطي.

2- استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.

3- استبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية مسؤولة أمام البرلمان.

4- الاعتراف بالعلم الوطني.

5- الاحتجاج ضد استمرار اعتقال مصالي الحاج.[2]

كان نشاط الحركة منذ البداية قويا لأن الاتجاهات السياسية التي اجتمعت حول إصدار بيان الشعب الجزائري، الذي صودق عليه يوم 10 فيفري 1943، اتفقت على بعض المبادئ التي أظهرتها في عين الشعب وفي الحكومة الفرنسية، لأن الاتجاهات السياسية في الواقع لم تكن متفقة على سياسة واحدة، فقط ظلت كل حركة مختلفة بسياستها الخاصة، لهذا كان عباس يصرح بقوله" حرروا ووحدوا " لأن ابن جلول كان مع سياسة الاندماج القديمة، أما جمعية العلماء المسلمين التزمت السكوت والاحتفاظ بمطالبها الدينية والتعليمية، في حين كان حزب الشعب الجزائري مهتمة بالسياسة الاستقلالية أما الحزب الشيوعي فدعى إلى تأسيس هيئه أخرى أكثر اعتدالا من حركة أحباب البيان والحرية[3]

[1] فرحات عباس المرجع السابق صفحه 181 182.

[2] قاضي سهام، شيخاوي حورية المرجع السابق صفحه 48.

[3] عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق صفحه 283.

3- أهدافه حركة أحباب البيان ووسائلها في العمل:

أ- أهدافها:

تم الاتفاق على وضع هياكل تنظيمية لحركة أحباب البيان والحرية وهذا بعد الإعلان عن تأسيسها في 14 مارس 1944، فاستهدفت الحركة محاربة الاستعمار الفرنسي كما طرحت فكرة الأمة الجزائرية والزامية وضع دستور جزائري بجمهورية جزائرية مستقلة و متحدة فيدراليا مع جمهورية فرنسية غير امبريالية ولا استعمارية ،[1] فقط قال فرحات عباس بعد صدور مرسوم 7 مارس 1944 لامسنا الحركة المسماة بحركة أحباب البيان والحرية، ودفعت أنا شخصيا قوانينها الأساسية نحو الامام [2]، فالمستعمر الفرنسي أراد ان يبقى شعوب المستعمرات تسير في فلكه، وذلك بحرمانهم من جميع حقوقهم خاصة حق تقرير المصير، متجاهلين الشعارات والمبادئ التي كانت تمثل أساس خطاباتهم السياسية، هذا ما دفع بقادة الحركة الوطنية إلى محاولة تكوين هذه الحركة التي استطاعوا من خلالها تحقيق مطالب البيان الجزائري سواء المستعجلة او المؤجلة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية [3].

وفي هذا الصدد قال مصالي الحاج وهو لا يزال في منفاه لفرحات عباس" انني واثق من قدرتك على إقامة جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، لكنني لا أثق في المقابل بفرنسا، فعي لن تعطيك شيئا ولن تتنازل إلا بالقوة، ولن تعطي إلا ما ينتزع منها بالقوة [4]، ولهذا فقد تحددت أهداف حركة احباب البيان والحرية حسب ما لخصها فرحات عباس في أهم أهدافها التي جاءت من أجل تحسين أوضاع الجزائر والجزائريين ولعل أهمها:

1- المهمة العاجلة والاكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن البيان الجزائري وتحقيق ما جاء فيه.

[1] قاضي سهام، شيخاوي حورية، المرجع السابق صفحة 42.

[2] فرحات عباس المرجع السابق صفحه86

[3] ابو القاسم سعد الله المرجع السابق صفحة 227.

[4] فرحات عباس المرجع نفسه صفحه 181

2- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح الحركة .[1]

3- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها وخلق عالم جديد يحترم الإنسان دون تمييز بين الأجناس.

4- إسعاف كل ضحايا القمع الاضطهاد والقوانين الزجرية الاستثنائية الجائرة .

5- إقناع الجماهير بشرعية أحباب البيان والحرية وخلق تيار موازي ومدعم لها.[2]

6- الترويج لفكرة إنشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية جزائرية ومناوئة الاستعمار.[3]

7- لحث على التعاون بين الشعب الجزائري.[4]

ب- وسائل العمل:

أما عن وسائل العمل الخاصة بحركة أحباب البيان والحرية فلخصها عباس فيما يلي:

1- إنقاذ كل ضحايا القوانين الاستثنائية.

2- الوقوف في وجه الاحتلال الفرنسي

3- إنشاء تيار فكري مستمد من البيان الجزائري.

4- نشر فكرة الأمة الجزائرية.

5- تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا ومتحدة فدراليا مع الجمهورية الفرنسية.

6- خلق روح التضامن بين الجزائريين مع اختلاف أجناسهم دياناتهم اليهود المسيح مسلمون.

7- بث روح المساواة والرغبة في التجمع بين الجزائريين في السراء والضراء.[5]

8- نشر الأفكار الجديدة والإدانة النهائية الصارمة لضغوط النظام الفرنسي.[6]

---

[1] هواري سهيلة، طواهرية آمال، مرجع سابق، ص 95.

[2] حميد عبد القادر، المرجع السابق الصفحه101.

[3] بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق ص 100

[4] يجي بوعزيز، المرجع السابق صفحه 111

[5] عز الدين معزة، المرجع السابق صفحه 184.

[6] مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1962 1946 دار القصبة للنشر الجزائر صفحه 46

المبحث الثالث: الاحتفال بنهاية الحرب وأثره على الحركة الوطنية:

1- الاحتفال بنهاية الحرب العالمية وأثره على النشاط السياسي:

لقد تميزت الأوضاع السياسية على الساحة الجزائرية عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية بظهور عدة عوامل مشجعة ارتسمت من خلالها آمال عريضة من أجل الاستقلال، نتيجة الأحداث المتسارعة التي عرفتها الحرب والآفاق الواسعة التي رسمتها لكل شعوب العالم بداية بالمد التحرري الذي شكل أحد مظاهرها، وخصوصا بعد سقوط هيبة فرنسا من أعين الجزائريين اثر انكسار القوات الفرنسية وانهزامها السريع أمام الألمان في جوان 1940[1].

في يوم 8 ماي 1945 هو اليوم الذي احتفلت فيه الأمم الديمقراطية بعيد النصر حيث خرج الجزائريون المشاركين في هذه الأعياد لأنهم ذاقوا من الحرب وويلاتها ما يكفي،[2] وبعد انتصار الحلفاء خرج الجزائريون محتفلين بذلك من أجل مطالبة فرنسا بالاستقلال بعد مشاركة الآلاف من الشباب الجزائريين في حربها على الألمان، و هذه المظاهرات كانت مرخصة من قبل السلطات الاستعمارية، حيث شارك حوالي 8000 جزائري من المتظاهرين حاملين لافتات عليها شعارات مختلفة "تحيا الجزائر، يسقط الاستعمار، اطلقوا سراح مصالي[3]، فقد كانت بمثابة احتفال سلمي[4]،فالأمة الجزائرية ليست راضية بأن تتلاعب فرنسا بحقوقها [5]، فالشعب الجزائري خرج من أجل المناداة بحقوقه والمطالبة بتحقيق العدالة و من أجل استقلاله يا بالطريقة السلمية، إلا أن السلطات الفرنسية لم ترضى بهذا التظاهر.

[1] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق صفحه 64.

[2] المرجع نفسه صفحه 66

[3] صالح فركوس محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912 1962 قائمة 2011 صفحه 39.

[4] صالح فركوس تاريخ الامة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة.

[5] عمار نجار مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه دار الحكمة ص 2009 64

واعتبرته عصيانا مدنيا لها وسرعان ما تحولت المظاهرات الى مذبحة دموية وإلى مجازر راح ضحيتها الشعب الجزائري وهذا ما أكد على همجية الاستعمار،[1]وقال مصالي الحاج" مجازر 8 ماي 1945 حدث سياسي له ماضيه وعظمته [2]

إن حوادث الثامن ماي نقطة تحول حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية التي اقتنعت أكثر من أي وقت مضى بأن الحصول على الاستقلال يكون عن طريق القوة طبقا لمقولة ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد إلا بالقوة، وتخلت عن سياسة الحصول على الحرية بالوسائل القانونية مثلما كانت تتبناه بعض الأحزاب التي كانت مقتنعة بالطرق السلمية[3]

وبسبب المجازر اقتنع حزب الشعب الجزائري بضرورة تغيير العمل السياسي ورسخ ضرورة التصادم مع النظام الاستعماري [4] وهذه الحوادث أرخت لميلاد مرحلة هامة وحاسمة في تاريخ الجزائر حيث كانت بمثابة فاتحة لعهد جديد بالنسبة للقضية الوطنية الجزائرية التي دخلت الأشواط الأخيرة في صراعها مع النظام الاستعماري ، فالحزب الجزائري بدأ يقتنع أكثر بعدم جدوى النضال السياسي وعقمه في تحقيق المطالب والآمال الجزائرية بعد أن أثبتت الإدارة الفرنسية أنها لن تحقق ما وعدت به، من حرية ومساواة بين الشعب الفرنسي و الجزائري، هذا الأمر أدى إلى تبلور الفكر السياسي و الوعي الوطني والوقوف في وجه الاحتلال الفرنسي والقمع المسلط من قبل السلطات الفرنسية.[5]

فبمناسبة عيد العمال قاد حزب الشعب الجزائري إلى تنظيم المظاهرات في كامل التراب الوطني والغرض من ذلك توعية الشعب الجزائري، والضغط على الحكومة الفرنسية قصد تحقيق المطالب

[1] عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، دار الهدى 2009 34.

[2] يحي بوعزيز الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج اللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946 1962، دار هومه، 2009، صفحه 8.

[3] مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر، وقائع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2011 صفحه 41

[4] خيثر عزيز، قضايا في الحركة الوطنية، دار الخيلة 2010، صفحه 26.

[5] المرجع نفسه، ص23.

الوطنية، وأيضا احتجاجا على اعتقال مصالي ومناضلي الحزب، وبالفعل تواجد المتظاهرون في الجزائر العاصمة ووهران بجاية، تلمسان، قسنطينة، مستغانم، شرشال، مليانه، سكيكدة، حيث نزل آلاف المتظاهرين إلى الشوارع الذين ذاقوا ذرعا بأعمال فرنسا واختلط موكب الجزائريين بمواكب الكونفيديرالية العامة للعمل والنقابات الأخرى في المدن الصغيرة حيث لم تسجل أية حوادث أما في المدن التي يتمركز فيها حزب الشعب الجزائري فقد برز الموكب الجزائري رافعا الأعلام واللافتات[1] أما في سطيف مركز قوة أحباب البيان والحرية فقط نظمت مسيرة بلغ عددها 3000 مشارك رددوا كرجل واحد الشعارات المتفق عليها حيث انضم لهم من الأطفال وشباب الكشافة الإسلامية.[2]

بلغ موكب سطيف 5000 شخص زادتهم زغاريد النسوة حماسة، وتفرق جموع المتظاهرين في هدوء، ووعدهم رئيس البلدية بنقل مطالبهم إلى السلطات المعنية بالفعل كانت هذه الحوادث نقطة تحول هامة بالنسبة للجزائر والمستوطنين على السواء.[3]

الثانية فقد ذهبت بعض بلديات الاستعمار إلى انتخاب رؤساء بلديات المسلمين، وكان الامتناع عن التصويت في هذه الهيئة أكثر من الأولى، وفي الجزائر مثلا سجلت نسبة قدرت ب83% ، مقابل تصويت ثلث الناخبين المسلمين فقط في كل من غليزان ووهران مستغانم، وفي بعض بلديات القبائل لا مترشحين ولا منتخبين[4].

وخلال الانتخابات الجهوية سنه 1945 كانت الهيئة الانتخابية الأولى فيها 454000 ناخبا و 101 مقعد بينما كان عدد المسجلين في هذه الهيئة من المسلمين يبلغ 12000000 ناخب من أجل 86 منصب مستشارين عاملين.[5]

[1] نبيلة دومي، المرجع السابق صفحه 88.
[2] لمرجع 9 صفحه 89.
[3] المرجع نفسه، ص89.
[4] مومني فتيحة، بن جدو وسام، المرجع السابق، ص14.
[5] أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 256.

وكانت نتائجها أنهم لم يحصل الحزب الشيوعي إلا على 7 مقاعد من اصل101مقعد في الهيئة الأولى و 4 مقاعد من أصل 84 مقعد في الهيئة الثانية، وخرج أحباب البيان والحرية صفر اليدين بسبب المقاطعة.

في هذه الأثناء كان التخطيط لإعطاء المسلمين تمثيلا متساويا لتمثيل الاوروبيين في الجمعية التأسيسية مع أنهم لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة وكان عليها تعيين 13نائبا[1].

أما حزب الشعب فقد اتهم الإدارة الاستعمارية بمحاولة اغراء الجزائريين ب 13 مقعدا وأمر بمقاطعة هذه الانتخابات، وهو الأمر الذي قام به أحباب البيان والحرية، لذلك كان عدد المنتخبين قليل، حيث حصل الشيوعيين فيه على 19% من الأصوات وحصلت فدرالية المنتخبين على 44% و7نواب، وأصبح الحزب الشيوعي من الأحزاب الأوروبية الأولى في حصولها على 80 آلف صوت، ولم يتجاوز الاشتراكيون إلا بنسبة قليلة بحصولهم على 27.7% من الأصوات.[2]

2- الانتخابات بعد مظاهرات 8 ماي 1945:

تعد أحداث 8 ماي 1945 الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية، من أمل في نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي والدبلوماسي، وبين بعض الذين آمنوا بأن أسلوب الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال، فمنذ تلك الأحداث تكالبت قوات الاستعمار من جديد على الشعب الجزائري، فراحت تضرم النار في القرى والمداشر، وتشدد الحراسة والملاحقة على المواطنين، فكثر الظلم والاعتداء على النفس والأملاك والأعراض مما جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين، وقد أدت الصحوة التي شهدتها سنه 1946 خاصة بالنسبة لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى تبني ما كان في وقت من الأوقات أفكار متطرفة لبعض المناضلين.[3]

[1] شارل روبير، اجيرون، المرجع السابق، ص 956.

[2] مومني فتيحة، بن جدو وسام، المرجع نفسه، ص 15.

[3] زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 1962، دار هومه الجزائر، 2009، صفحه 46.

فالمجازر كانت بداية النهاية للوجود الاستعماري بالجزائر، حيث دعمت مبادئ الوطنيين، وهزت نفوس الجامدين، وعملت على تعديل مواقف المتخاذلين وحققت تطلعات المتلهفين من الشباب المناضلين الى اشعال نار الثورة،[1] وهذا ما أدركه الشعب الجزائري في عمق ووضوح وأنه الطريق الوحيد الذي يتعين عليه أن يسلكه إلى تحقيق مصيره[2]. وأغلب المؤرخين اعتبروا أن هذه الأحداث التي بلورت فكرة العمل المسلح في أوساط الحركة الوطنية، وشكلت القاعدة الأساسية لانطلاق ثورة نوفمبر 1954، وذلك باعتبار أنها وضعت خط احمر نهائيا على جميع آمال وطموحات مختلف الأحزاب السياسية بوعود السلطات الاستعمارية بأن الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها الجزائر مثل ما وقع في الحرب العالمية الأولى، على تلبية بعض المطالب التي سبق أن تقدمت بها أغلبية الأحزاب الوطنية آنذاك الأمر الذي دفع بقياده الأحزاب والتيارات السياسية على رأسها حزب الشعب إلى مراجعة نفسها[3] وعندما انتهى المستعمر من أعماله الانتقامية، كان الشعب الجزائري قد اقتبس من هذه المجازر الدروس والعبر، وكل هذا أملا عليه ضرورة الوحدة بين كل القوى السياسية المشتركة في النضال المعادي للاستعمار من أجل الحرية و الاستقلال التام، أمام الظروف الخارجية والهيجان الداخلي في الجزائر، الأمر الذي اضطر إلى فرنسا إلى انتهاج سياسة التهدئة ويبرز هذا من خلال ما صرحت به السلطات الفرنسية المسؤولة عن المجزرة [4] ، فهذه الأخيرة كانت نقطة تحول أساسية سواء بالنسبة للعلاقات بين الفرنسيين والجزائريين على المستويين الرسمي والشعبي أو العلاقات بين الأحزاب الوطنية فيما بينها، التي لم تستطيع المحافظة على مكسب الوحدة الوطنية الذي تحقق من خلال تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، وذلك نظرا لتعدد الإيديولوجيات واختلاف تكوين أعضاء الحركة الوطنية مما أثر على توجيهاتهم ونظرتهم للمستعمر، و كمحاولة من السلطات الفرنسية لتهدئه الأوضاع جراء الجرائم التي ارتكبتها قامت فرنسا باستدعاء الجزائريين للاشتراك في اقتراع المجلس التأسيسي الأول،

[1] المرجع نفسه صفحه 47 .

[2] محمد الصالح صديق، أيام خالده في تاريخ الجزائر، موفم، الجزائر، 2009 ، ص 51.

[3] نبيله دومي، المرجع السابق ص 103.

[4] مومني فتيحة بن جدو وسام، المرجع السابق، ص 12.

الذي تقرر أن تجرى انتخاباته يوم 21 اكتوبر 1945 بعد مرور خمسه أشهر فقط على المجازر لكن سلطات الاحتلال حسمت الانتخابات لصالحها وصالح المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون على مختلف المقاعد في كافة المجالس المحلية والعامة، ثم لا ننسى أن تنظيم هذه الانتخابات حصل في وقت كانت فيه الساحة السياسية الجزائرية خالية من اغلبية تشكيلات الحركة الوطنية، بعد اعتقال المستعمر لفرحات عباس زعيم حركة أحباب البيان والحرية[1]، والبشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين مباشرة بعد مجازر 8 ماي أما مصالي الحاج فكان رهن الاعتقال قبيل ذلك ولم يبق في الساحة السياسية إلا الحزب الشيوعي الجزائري واتحادية المنتخبين المسلمين برئاسة الدكتور ابن جلول، المعروفين بتوجههما الموالي لفرنسا فالأول له إيديولوجية قائمة على ركائز بعيدة عن الهوية الجزائرية كما أنه كان يعتبر الجزائر أمة في طور التكوين، وعمل طوال فترة نضاله على حماية مصالح وسيادة فرنسا بالجزائر ولو على حساب السكان الأصليين أما الثاني فعرف بدفاعه المستميت عن مشروعه الإدماجي، المتضمن مطالب تتعلق بإدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي دون التخلي عن أحوالهم الشخصية و هذا تناقض مع مبدأ السياسة الفرنسية.

والملاحظ على تلك الانتخابات غياب مناضلي حزب الشعب الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية الذين رفضوا المشاركة فيها وأصدروا حينها منشورا تم توزيعه على الأهالي الجزائريين يتضمن الدعوة إلى المقاطعة والامتناع, فكان ذلك دليل على المشاركة الضئيلة التي طالت لاقتراع المجلس التأسيسي الأول حيث لم يتجاوز عدد مشاركة الجزائريين 30 %و تلك المشاركة نلاحظ مدى اليأس والفراغ الذي حصل عند الشعب الجزائري بعد مجازر 8 ماي 1945، فالشعب الجزائري لم يعد يكترث لمثل هكذا انتخابات تنظمها إدارة المحتل وعيا منه بحقيقة المستعمر القائمة آنذاك على خداع

* ابن جلول: اسمه الكامل محمد الصالح بن جلول ولد في منطقة الاوراس عام 1984 من أسرة برجوازية تعلم بهذه المنطقة وواصل تعليمه الثانوي بقسنطينة حيث كان دائم الحصول على المنح الدراسية، اهتم بالسياسة، انجذبوا إلى جماعة النخبة بعد انتهاء الحركة التي أنشأها، تقلد عدة مناصب، رئيس جمعية المسلمين ونائب بلدية قسنطينة.[1] شبوب محمد، المرجع السابق ص 260 261. ينظر عبد الحميد زوزو المرجع السابق، ص 572.

الأهالي الجزائريين وخدمة مصالح المستوطنين بالدرجة الأولى[1]، وفي نفس الوقت استغل الاشتراكيون والشيوعيين هذا الأمر والمتمثل في الفراغ السياسي الذي خلفه الوطنيون لتقديم مرشحيهم للانتخابات، أما المنتخبون الباقون من الوطنيين الذين كان يمثلهم ابن جلول لم يتمكنوا من جعل برنامجهم الإدماجي يقبل في المجلس التأسيسي، حيث طالبوا بـ:

- المواطنة في إطار القانون لجميع المسلمين.
- إلغاء الحكومة العامة.
- إنشاء إدارات المقاطعات تشبه تلك التي في فرنسا.[2]

فالجزائريين الذين يؤمنون بالإجماع أصيبوا بالخيبة بسبب طريقة استقبال مقترحاتهم، أما المنتخبون الاشتراكيون والشيوعيون الذين تقدموا بقوائم مشتركة فقد نجحت في الفوز لبلديات عديدة منها الجزائر وهران بعد حصولها على أكثر من نصف أصوات المنتخبين في الهيئة الانتخابية الأولى أمام الهيئة الانتخابية.

3- رد فعل السلطات على مظاهرات 8 ماي 1945:

تمحور رد الفعل من خلال اتخاذه أشكالا مختلفة (عسكرية وقضائية واقتصادية)، حيث لم تبدو الإدارة الفرنسية مندهشة كليا بالإضرابات بقدر ما كانت مندهشة بضخامة التمرد، وفي اليوم التالي من المظاهرات أعلنت الحكومة العامة حالة الحصار واعتقال المسؤولين أو حتى المشتبه بهم، فالقمع العسكري قد تمت ممارسته بسرعة ومنهجية وقوة وصرامة، وازدادت عمليات القمع بالرغم من وقف الضربات العسكرية، كما قامت السلطات الفرنسية بتدابير جائرة واستمرار حالة الحصار وإنشاء محاكم عليا عسكرية، إضافة إلى التسلح المباشر في كافة المراكز التي تفتقد إلى حاميات، واقتصر

[1] شبوب محمد المرجع السابق. ص 260 – 262.

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق ص 339_340.

اهتمام الإدارة الأساسية على إعادة فرض النظام مهما كان الثمن بهدف الحد من تفشي الانتفاضة وتدميرها للأحزاب الوطنية. [1]

كما تأكد مناضلو القضية الوطنية ومعهم أغلبية الشعب الجزائري بعد مجازر 8 ماي 1945، بأن الاستعمار لا يفهم إلا بلغة السلاح وبأن الأساليب السياسية والسلمية غير مجدية معه[2] فقد عملت الإدارة الفرنسية على قمع تلك التحركات والتحضيرات وأرادت إطفاء الشعلة الوطنية حيث دفعت الإدارة الفرنسية بالمعمرين للوقوف في وجه المتظاهرين وإنهاء المظاهرات من الوجود خاصة شعارها المتمثل في العلم الوطني، وكانت القوات التابعة للحكومة العامة الفرنسية مستعدة لكل الاحتمالات، وسنت قوانين في شكل تعليمات من أجل تضييق الخناق على المتظاهرين والوقوف في وجوههم من أجل شل حركتهم في المظاهرات، ومن بين هذه التعليمات نذكر ما يلي:

التصدي لكل محاولة لحمل اللافتات أو الأعلام وذلك بالعقاب الفوري بكل صرامة، وأمام تلك التصميمات الردعية للإدارة الفرنسية، قرر منظمو الحركة الوطنية، أن يظهروا العلم الوطني في المدن الكبرى التي يتمركز فيها حزب الشعب الجزائري، فقد عمت المظاهرات كل المدن الكبرى الجزائرية ، وتصدت لها القوات البوليسية الفرنسية بكل مظاهر العنف والقوة خاصة، لما أشهر العلم الوطني الجزائري الذي كانت كل التعليمات تعنيه بالدرجة الأولى كونه نهاية فكرة أن الجزائر فرنسية.[3] فالجزائر بلغت نتيجة لم تتوقعها من فرنسا.[4]

[1] رضوان علي تابيت، مرجع سابق، ص 160.

[2] عمار عمورة، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 204.

[3] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص108.

[4] فرحات عباس، تشريع حرب، أحمد منور المسك، 2010، ط خاصة، ص391.

ووصفت السلطات الفرنسية المظاهرات بأنها حركات تمردية لكنها فشلت بسبب التدخل السريع للإدارة الفرنسية[1]، حيث قامت بإحراق أغلب ما كان يملك الجزائريين من مزارع وذلك لتشتيت انتباههم وإبعادهم عن المظاهرات[2]مما جعل عدد القتلى آنذاك يصل إلى 45000 قتيل[3]، فقد تفننت الإدارة الفرنسية في تعاملها مع المتظاهرين، مستعملة الوسائل الإجرامية من قتل جماعي للشباب والرمي بالجزائريين من أعلى قمم الجبال، كما وقع في جبال خراطة بضواحي بجاية، والرمي بالمشتبه فيهم في الجو من الطائرات، ولم تتوقف فرنسا عن هذا الحد وإنما لجأت إلى التكتم الإعلامي والتزوير في السندات والتقارير من خلال إرسال الوفود والبعثات للتحقيق، والوصول إلى التزوير في النتائج، فعلى سبيل المثال: ذكرت التقارير الفرنسية أن عدد قتلى الجزائريين لم يتجاوز 1340، وعدد المعتقلين 2400 فقط، في حين بالغت في عدد موتاها إلى 103 قتيل و110 جريح في حين تذكر مراسلة الديوان العسكري الموجهة إلى وزير الداخلية المؤرخة في 19 ديسمبر 1945 أن عدد القتلى لم يتجاوز 80 قتيل[4]، أما القوانين الأخرى فأوردت نصوص في هذا الشأن[5]، حيث كان المعمرون والعسكر يقتلون بالمئات ويرمون جثثهم في الشعاب وحتى الأحياء لم يسلموا من قذائف المدفع وقنابل الطائرات.[6]

[1] صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة،1962،1830، دار العلوم، 2012، عنابة، ص272.

[2] مسعودة بن الشيخ، أوراق من الذاكرة، المجلس الإسلامي 2011، ص49.

[3] يسلس مقران، الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل، 1920-1945، ط2، الأمل، ص233.

[4] أحمد مربوش، انطباعات ومواقف حول قضايا الجزائر والوطن العربي، كنوز الحكمة الجزائرية، 2012، ط1 ص57-58.

[5] صلاح الدين جبار، المحاكمة العسكرية وآثارها، دار هومة الجزائر،2014 ص62.

[6] كمال بن يعيش، مجازر 8 ماي1945سطيف المقبرة الجماعية، ، تر: فوزي بن كاري، دار isbn للنشر، 2018،ص 151.

الخاتمة:

الخاتمة:

وبعد دراستنا لموضوع نهاية الحرب العالمية الثانية وأثرها على الحركة الوطنية (1943-1945)، توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ان نهاية الحرب العالمية الثانية كان لها الأثر الواضح على الأنظمة الاستعمارية والشعوب المستعمرة على حد سواء، حيث ترتب عنها جملة من التغيرات خاصة انتشار الأفكار التحريرية والدعوة للتخلص من الاستعمار.

- ان هزيمة القوات الفرنسية وتراجع مكانتها أمام النازية الألمانية كشف العديد من الحقائق التي كان يجهلها الشعب الجزائري بخصوص الإمبراطورية الفرنسية.

- سقوط فرنسا أدى إلى إيقاظ الوعي الوطني لدى الجزائريين واقتناع العديد من المترددين من قادة الحركة الوطنية، خاصة فرحات عباس الذي غير من تفكيره السياسي اتجاه فرنسا.

- محاولة فرنسا تسليط القمع والضغط على قادة الحركة الوطنية بالاعتقال والسجن والنفي ومنع ممارسة مختلف الأنشطة السياسية من خلال حل معظم الأحزاب ومنع الجرائد من الصدور لتضييق الخناق على السياسيين.

- ان نزول الحلفاء بشمال إفريقيا (الجزائر) يوم 8 نوفمبر 1942 أدى إلى تطور الأحداث في الجزائر وتغيير المسيرة النضالية للجزائريين حيث تم رفع مذكرة إلى الحلفاء التي قدمها من طرف فرحات عباس زعيم وممثل الحركة الوطنية وكتبها في العشرين من شهر ديسمبر 1942م وقوبلت بالرفض من الفرنسيين والحلفاء.

- إصدار البيان الجزائري في 10 فيفري 1943 الذي ضم توقيع أغلب النواب وأعضاء حزب الشعب الجزائري بالإضافة إلى أعضاء من جمعية العلماء المسلمين واعتبر دليلا على حصول تغيير في الوعي الوطني لدى الجزائريين.

- تجاهل السلطات الفرنسية لمطالب الجزائريين واعتبار الحلفاء أن هذا شأن داخلي بالنسبة لفرنسا ولا يمكن التدخل فيه مما جعل معظم قادة الحركة الوطنية يقتنعون بضرورة التغيير على مستوى

العمل النضالي وأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة خاصة بالنسبة لأعضاء حزب الشعب الجزائري.

- إصدار الحكومة الفرنسية لجملة من الإصلاحات تمثلت في قرار 7 مارس 1944 لامتصاص غضب الشعب الجزائري جراء رفض مطالب البيان.

- القرار الصادر في 7 مارس 1944 من قبل الجنرال ديغول كان بمثابة تكملة لمشروع بلوم فيوليت الصادر عام 1936 الذي تضمن منح الجنسية الفرنسية لفئات جزائرية بدون شروط.

- بروز أهم زعماء للحركة الوطنية الجزائرية خلال فترة 1940م، كفرحات عباس الذي قاد النضال السياسي خاصة بعد تحريره لبيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1944م الذي كان بمثابة البداية لتأسيس حركة جديدة تمثلت في حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944م.

- تبني فرحات عباس لحركة أحباب البيان والحرية كمشروع نادى بالوحدة والترابط بين معظم اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية حيث استمدت هذه الحركة قوتها من بيان الشعب الجزائري وملحقه الذي دعا إلى إدانة الاستعمار الفرنسي والوقوف في وجهه.

- رفض حركة أحباب البيان والحرية وبشدة أمرية 7 مارس 1944 التي نصت على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، ورفض جمعية العلماء المسلمين بقرار 7 مارس 1944، واعتبار الشخص الذي يقبل به هو شخص كافر.

- عرفت حركة أحباب البيان والحرية إقبالا جماهيريا واسعا وشهدت التفاف أعضاء حزب الشعب الجزائري حولها، ومختلف قادة الاتجاهات السياسة.

- تعتبر حركة أحباب البيان نقطة تحول حاسمة في المسار السياسي للجزائر ضد الاستعمار الفرنسي وهي بمثابة خطوة نحو تحقيق المطالب الوطنية للجزائريين.

- شكلت مظاهرات 8 ماي 1945 منعطفا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية حيث خرج الجزائريون محتفلون بانتهاء الحرب العالمية الثانية، ومطالبة فرنسا بمنحها الاستقلال.

- تحول المظاهرات من احتفال والمناداة بالاستقلال إلى مجازر رهيبة راح ضحيتها الكثير من الجزائريين بين قتلى وجرحى.

- قيام السلطات الفرنسية باعتقال العديد من الجزائريين والقادة السياسيين ووضعهم في السجن وقمع المظاهرات واعتبارها مجرد عصيان مدني في حق الإدارة الفرنسية.

- مجازر 8 ماي 1945 كانت بمثابة بداية النهاية للوجود الاستعماري في الجزائر حيث حركت النفوس وأقنعت المترددين مما جعل الشعب الجزائري يقتنع بضرورة تغيير العمل والانتقال إلى العمل المسلح.

- فالتجربة القاسية التي مرت بها الحركة الوطنية الجزائرية أثبتت أن كل ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة فلا خطابات سياسية ولا انتخابات محلية أو وطنية برلمانية أو برامج إصلاحية تستطيع أن تعيد للشعب حريته واستقلاله.

- إن مجازر 08 ماي كانت المكافأة الوحيدة التي قدمتها السلطات الفرنسية للجزائريين عامة الذين شاركوا في الحرب كمجندين.

- محاولة من السلطات الفرنسية لتهدئة الأوضاع بعد الجرائم التي ارتكبتها قامت باستدعاء الجزائريين للاشتراك في الانتخابات التي تقررت يوم 21 أكتوبر 1945 بعد مرور خمسة أشهر فقط عن المجازر.

- قيام فرنسا بحسم الانتخابات لصالحها وصالح المعمرين الأوروبيين الذين سيطروا على مختلف المقاعد في كافة المجالس المحلية والعامة.

- قيام الإدارة الفرنسية بالانتخابات في وقت كانت فيه الساحة السياسية الجزائرية فارغة من قادتها مثل فرحات عباس، وأحزابها مثل حزب الشعب الجزائري واعتقال معظم قادته.

الملاحق

الملحق رقم 01: نزول الحلفاء في مدينة الجزائر [1]

[1] www.marefa.org/ 15-06-2019, 11.00

الملحق رقم 02:[1]

مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء
ديسمبر 1942

(بعد نزول الحلفاء في الجزائر 8 نوفمبر 1942 ، تقدم ممثلو المسلمين الجزائريين إلى الحلفاء ـ بما فيهم فرنسا ـ بهذه المذكرة التي كتبت في العشرين من شهر ديسمبر 1942) .

* * *

إن ممثلي المسلمين الجزائريين ، شعوراً منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942 ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية :

إن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر .

فإذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت .

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات .

لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود للحرب ، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية . والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين .

والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الإجتماعي[1] .

(كتب في 20 ديسمبر 1942 م ، بدون توقيعات)

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، المرجع السابق، ص 266.

الملحق رقم 03:[1]

بيان الشعب الجزائري ، فبراير 1943 م

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو ـ أمريكية . ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة . فكل فريق منهم : جمهوريون ، وديغوليون ، وملكيون ، وإسرائيليون ، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة .

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها .

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم .

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

[1] ألمرجع السابق، ص 267-272.

وشعوراً من هؤلاء الممثلين بمسؤولياتهم أمام الله ، فإنهم يعبرون هنا باخلاص وأمانة عن الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم.

إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع ، إنه في الواقع شهادة للتاريخ وعقد إيمان .

***

. . . فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حداً نهائياً لهذا النزاع الطويل.

إننا في شمال أفريقية على أبواب أوروبا ، وأن العالم المتحضر يتفرج على هذا المشهد المشوش وهو ممارسة استعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة ، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط ، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم .

إن هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له ، سياسياً ومعنوياً ، مبدأ آخر غير وجود مجتمعين متباينين كل منهما غريب عن الآخر . فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي ، قد أفشل كل أنصار سياسة الإندماج التي تقدم بها الأهالي . وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الاستعمار.

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب سوى أن يكون جزائرياً مسلماً . فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص ، فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائرياً مسلماً وتعطيان وضوحاً وحلاً أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحرره.

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها هو . وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييراً متقناً وجهزت تجهيزاً جيداً ، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل، في حالة رخاء، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام إجتماعي . ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين.

وأن تجهيز الجزائر الحالي ، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان ، سيظل سطحياً ومهزلة إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب . إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك.

لقد أعطى الرئيس روزفيلت في تصريحه باسم الحلفاء ، الضمان بأن حقوق كل الشعوب ، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظمة العالم الجديد.

وانطلاقاً من هذا التصريح ، وتفادياً لكل سوء تفاهم ، ونفياً لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غداً . فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي :

(أ) **استنكار الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب** آخر . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) **تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان** ، صغيرة كانت أو كبيرة .

(جـ) منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن :

1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

2 ـ إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

3 ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

4 ـ حرية الصحافة وحق الإجتماع .

5 ـ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

6 ـ حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان .

(د) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سورية ، وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس. وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائري في الصراع المشترك .

(هـ) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين ، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه .

إن ضمان وإنجاز هذه النقط الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية .

فمؤتمر (انفا) . بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال أفريقية ، ظل صامتاً حول مشكلة الاستعمار . وأن الشعب الجزائري ، قد تأثر بذلك بعمق ، والقول بأن علينا أولاً أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام سنة 1918 م سوى خيبة الآمال . إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحداً . وأن هناك شعوباً مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة ، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة ، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها . إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود المعطاة خلال الحرب ، يرغب أن يرى مستقبله مأموناً بإنجازات واضحة وفورية .

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولة بحريته .

كتب بمدينة الجزائر ، في 10 فبراير 1943 م .

(التوقيعات) :

الدكتور أ . تامزالي ، مستشار عام ،
ورئيس القسم القبائلي في مجلس الوفود المالية .
أحمد غرسي ، مستشار عام ، ونائب مالي .
طالب عبد السلام ، مستشار عام ، ونائب مالي .
الدكتور ابن جلول ، مستشار عام ، ونائب مالي .
مبارك علي بن علال ، مستشار عام ، ونائب مالي .
شنوف عدة ، نائب مالي .
غراب معمر ، نائب مالي .
حاج حسن باشنارزي ، مستشار ونائب مالي .
عبد القادر السائح ، مستشار عام ،
ورئيس القسم العربي في مجلس الوفود المالية .

أ . عباسة ، مستشار عام ونائب مالي .
محفوظ ابن تونس ، نائب مالي .
شريف سيسيان ، مستشار وطني .
محمد خيار ، مستشار بلدي ، ونائب مالي .
ب . ابن شيحة ، نائب مالي ومستشار وطني .
أ . بن علي الشريف ، نائب مالي .
شريف بن حبيلس ، نائب مالي .
أ . أورابح ، مستشار عام ، ونائب مالي .
تامزالي خليل ، نائب مالي .
ريني فضيل ، نائب مالي .
تامزالي علاوة ، نائب مالي .
الدكتور الأخضري ، مستشار عام ، ونائب مالي .
فرحات عباس ، مستشار عام ، ونائب مالي(*) .

الملحق رقم 04: [1]

قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين
(مارس 1944)

(فيما يلي ترجمة لنص القانون المؤرخ بـ 7 مارس 1944 ، الذي أعلنت فيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية . وهو مترجم عن الإنكليزية من نشرة (فرنسا الحرة) التي كانت تصدرها اللجنة المذكورة ، جـ 5 ، عدد 6 الموافق مارس سنة 1944) .

* * *

المادة الأولى : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين . وكل الوظائف الرسمية ، سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين . وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة . على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية .

المادة الثالثة : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر وهم : قدماء المحاربين ، وحملة إحدى الدرجات الآتية :

دبلوم التعليم العالي ، بكالوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الأهلية الإبتدائية ، أهلية الدراسات الإبتدائية العليا ، شهادة الدراسات الثانوية ـ شهادة

[1] المرجع السابق، ص ص 273-175.

التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى ، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية ، وشهادة اللغة العربية والبربرية .

الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة ، والولايات والبلديات ، أو المصالح المعتمدة .

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد .

أعضاء الغرف التجارية والفلاحية ، والباشاغوات ، والأغوات ، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها .

الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية ، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات ، أو رؤساء للجماعة .

أعضاء النظام الوطني للجون دونور ، وأصحاب نظام التحرير ، وحملة الميدالية العسكرية ، وحملة ميدالية العمل ، وأعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المؤسسة تأسيساً شرعياً بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات .

أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيون .

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) ـ الجمعية الأهلية للصالح العام ـ وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب) .

المادة الرابعة : وسيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على الواطنة الفرنسية . وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير . وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف ، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر ، سيتمتعون بمواد قانون 9 فبراير 1919 ، وسيوضعون في قائمة الدائرة الإنتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون المذكور آنفاً . وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس . أما في المجالس البلدية فسيكون أيضاً بنسبة الخُمُسَيْن ، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد . وفي هذه الحالة فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين .

المادة الخامسة : للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز ومهما

كانت الدائرة الإنتخابية التي ينتمون إليها ، ولا يخضعون إلا للشروط العادية .

المادة السادسة : ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي) مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الإسم ، سارية المفعول .

المادة السابعة : ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوماً يحدد طرق تطبيق هذا القانون .

الجزائر 8 مارس 1944 م .

الملحق رقم 05: صورة مصالي الحاج:[1]

[1] http://www.fondationmessali.org/

الملحق رقم 06: صورة فرحات عباس: [1]

[1] https://thakafamag.com/?p=6765

الملحق رقم 07: صورة لونستن تشرشل:[1]

[1] https://www.arageek.com/bio/winston-churchill

الملحق رقم 08: صورة لروزفلت:[1]

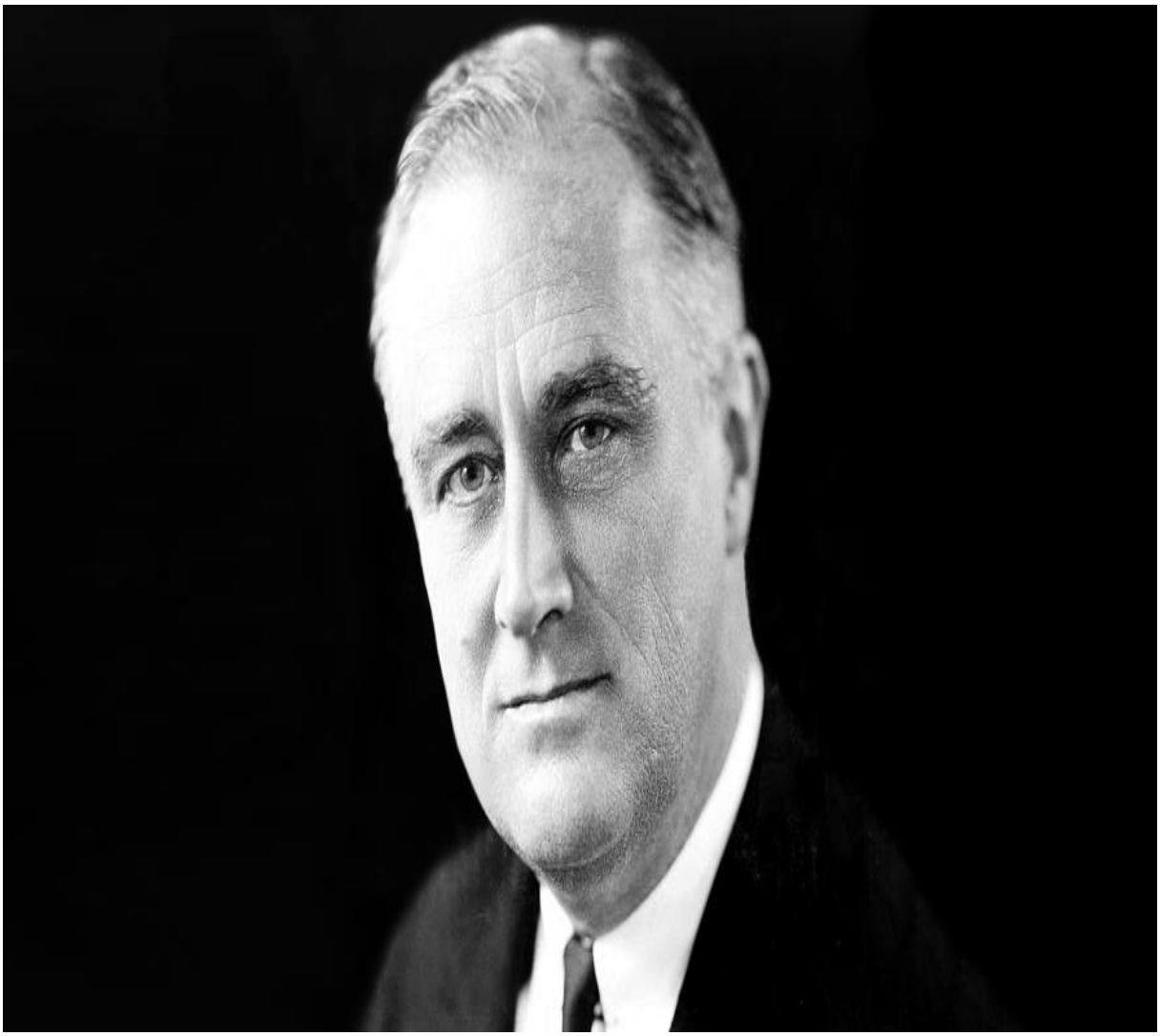

[1] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/3

قائمة المصادر والمراجع

قائمة البيبليوغرافيا:

أولا- قائمة المصادر والمراجع بالعربية:

1- قائمة المصادر :

1. توفيق المدني أحمد ، حياة كفاح، دار البصائر، الجزائر، 2009 ،ج2.

2. توفيق المدني أحمد ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 2001.

3. مهساس أحمد ، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

4. العسلي بسام ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة لثورة الجزائرية، دار النفائس للنشر، 1998.

5. سطورا بن يمين ، مصالي الحاج 1898-1974 رائد الحركة الوطنية الجزائرية، دار القصبة، تر: صادق عماري، مصطفى ماضي.

6. بن خده بن يوسف ، جذور أول نوفمبر، سعود الحاج مسعود، الشاطبية، ط2، 2013.

7. ابن العقون عد الرحمان بن إبراهيم ، الكفاح القومي السياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.

8. عباس فرحات ، تشريع حرب، أحمد منور المسك، 2010، ط خاصة.

9. عباس فرحات ، ليل الاستعمار، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2005 .

10. جونسون كوليت وفرانسيس، الجزائر الخارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر 2014.

11. يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة انتقالية، المنظمة الخاصة، تر، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات ثالة، الجزائر، ط2.

12. مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1962 1946 دار القصبة للنشر الجزائر .

13. الحاج مصالي ، مذكرات مصالي الحاج 1989-1938، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ترجمة، محمد المعراجي، سور الأزبكية، 2007.

2- قائمة المراجع :

14. مياسي إبراهيم ، قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.

15. سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 183-1945، ج 3، دار الغرب الإسلامي، 1992، بيروت.

16. الخطيب أحمد ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

17. مربوش أحمد ، انطباعات ومواقف حول قضايا الجزائر والوطن العربي، كنوز الحكمة الجزائرية، 2012، ط1 .

18. إسماعيل سامعي، انتفاضة 8ماي، 1945، بقالمة ومناطقها، جامعة قالمة، 2004.

19. بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر، من 1830-1889 الجز 1، دار المعرفة، الجزائرية، 2006.

20. الفرحي بشير كاشة ، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط خاصة، 2007.

21. العايش بكار ، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية، 1937، دار شطايبي، الجزائر، 2013.

22. عبد الحفيظ بوعبد الله ، فرحات عباس بين الاندماج والوطنية 1919-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التاريخ، جامعة باتنة، 2006-2007.

23. بيار وشولي كلودين ، اخترنا الجزائر صوتان وذاكرة، تقديم: رضا مالك، تر: زينب قبي، مراجعة سعيد جعفر، البرزخ، 2013.

24. خرشي جمال ، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962،)دار القصبة لنشر، الجزائر.

25. عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

26. عزيز خيثر ، قضايا في الحركة الوطنية، دار الخيلة 2010.

27. لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر.

28. بوشبوبة رمضان ، مسالك النضال مقدمة عمار بلخوجة، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار ألفا، ط1، 2013.

29. لحسن زغيدي محمد ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 1962، دار هومه الجزائر، 2009.

30. المولودة زوليخة إسماعيلي علوش، تاريخ الجزائر من فترة التاريخ إلى الاستقلال دار الدزاير انفوا، الجزائر، 2013.

31. شمس الدين نجم زين العابدين ، تاريخ أوربا والحديث والمعاصر، المسيرة، ط1، 2012.

32. روبير شارل آجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، دار الأمة 2008 ط[1].

33. شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، هومه.

34. الشريف الأطرش السنوسي الشيخ أحمد ، تاريخ الجزائر في 5 قرون، البصائر، 2013.

35. بخوش الصادق، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية: غرناطة، الجزء 3، 2009، ص164.

36. بوخوش الصادق، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، مقارنة في الدراسة الخلفية، غرناطة، 2009.

37. فركوس صالح بن النبيلي ، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة،1830،1962، دار العلوم، 2012، عنابة.

38. فركوس صالح، تاريخ الامة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة.

39. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912 1962 قائمة 2011.

40. فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814-1962، دار العلوم، عنابة، 2002.

41. جبار صلاح الدين ، المحاكمة العسكرية وآثارها، دار هومة الجزائر،2014 .

42. زوزو عبد الحميد ، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية.

43. زوزو عبد الحميد ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، ط1، 2005.

44. زوزو عبد الحميد ، تاريخ أوربا الولايات المتحدة 1914-1945، محاضرات ونصوص، دار هومة للنشر، 2013.

45. بوداود عبد القادر ، أوضاع الجزائر 1939-1945، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

46. جيلالي بلوفة عبد القادر ، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) في عمالة وهران، ط1، الالمعية، 2011.

47. جويبة عبد الكامل ، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954، دار الواحة.

48. بوصفصاف عبد الكريم ، جمعية، العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، دار بهاء الدين.

49. مسعود عثماني ، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، دار الهدى 2009.

العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا.

50. بحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار العراب الإسلامي، ط2، 2005.

51. بن تومي عمار ، الدفاع عن الوطنيين، ترجمة: مراد وزناجي، ط خاصة، الجزائر.

52. عمورة عمار ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء1، دار المعرفة.

53. عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، ط1، ج2.

54. نجار عمار ، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه دار الحكمة ص 2009 .

55. بوداود عمر ، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، القصبة، 2007.

56. بن يعيش كمال ، مجازر 8 ماي1945سطيف المقبرة الجماعية، ، تر: فوزي بن كاري، دار isbn للنشر، 2018.

57. بيرم كمال ، واقع الثقافة والحركة الوطنية بمنطقة المسيلة (1840-1954)، دار الأكاديمية، 2013، ط1.

58. بن عمار منصور ليلى ، فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم، تر: ليراش، ردمك، 2011.

59. قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939- 1951، الحرب العالمية الثانية، دار الأمة، الجزائر، 2011.

60. قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939-1951، تر: أمحمد بن البار، الجز2، دار الأمة، 2008، ردمك.

61. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين تا ريخ الجزائر 1830- 1954، تر: محمد المعراجي.

62. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، منشورات الوكالة الوطنية للإشهار Anep ، 2008، ط خ.

63. عباس محمد الشريف ، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، ط خاصة، وزارة المجاهدين.

64. الصديق محمد الصالح ،كيف ننسى جرائمهم، دار هومة، ط 2009.

65. صديق محمد الصالح ، أيام خالده في تاريخ الجزائر، موفم، الجزائر، 2009 .

66. العلوي محمد الطيب ، مظاهر المقاومة الجزائرية، من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954.

67. بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ، دار المعاصرة، 2009.

68. محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم، 2008.

69. قنانش محمد وقداش محفوظ ، حزب الشعب الجزائري 1939-1937، وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية الجزائرية.

70. صوان محمد ناصر ، أوراق قديمة من كراس الجزائر، الإسكندرية، ط1، 1998.

71. آيت مدور محمود ، الحركة العمالية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية 1830-1962، هومه.

72. شاكر محمود ، التاريخ المعاصر ببلاد المغرب، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت 1996.

73. كواتي مسعود، تاريخ الجزائر المعاصر، وقائع ورؤى، دار هومة، الجزائر، 2011 .

74. مجاهد مسعود، تاريخ الجزائر، الجزء 1، مطابع دار الأيتام الإسلامية - القدس – فلسطين.

75. بن الشيخ مسعودة، أوراق من الذاكرة، المجلس الإسلامي 2011.

76. أو عامري مصطفى، المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية، 1939- 1945، دار القدس العربي، وهران، 2013.

77. سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الأعداد لثورة أول نوفمبر الجزائر، 2009.

78. سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، BLUES دمشق.

79. الزبيدي مفدي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، أسامة، ج3، ط1، 2004.

80. جلال مهدي، كفاح الحركة الوطنية الجزائرية، دار ثالة ، الجزائر، 2008.

81. العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص56.

82. بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج اللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946 1962، دار هومه، 2009.

83. بوعزيز يحي سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات، 2007.

84. بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر، في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر، 1999.

85. بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار هومه، الجزائر، 2004، الجزء الثاني.

86. مقران يسلس، الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل، 1920-1945، ط2، الأمل.

87. مناصرية يوسف، التيار الثوري للحركة الوطنية بين الحربين العالميين، المؤسسة الوطنية للكتاب.

3- الموسوعات والقواميس:

88. الحسن عيسى، أعظم شخصيات التاريخ، مراجعة، ع الله المغربي، ط1، الأهلية لنشر، 2010، ص256.

89. الفالوجي فريد، موسوعة الحرب العالمية الثانية، قيادات وزعماء، دار الكتاب، العربي، ط1، القاهرة، 2007.

90. المنجد في اللغة والإعلام، ط2، دار المشرق، بيروت، 1975.

91. موسوعة الثقافة التاريخية الأثرية والحضارية، التاريخ الحديث والمعاصر الحربان العالميتان، وتطور الفكر العربي الحديث، المجلد الرابع، القاهرة.

92. موسوعة الشخصيات تاريخية، ج2، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

93. أبي فاضل وهيب، موسوعة عالم التاريخ والحضارة العالم من الحرب العالمية الثانية حق مرحلة نزع الاستعمار، ج 6، نوبليس، ط1، 2003.

4- قائمة المذكرات والرسائل الجامعية:

94. بوعيشة أم كلثوم، زروقي إيمان، المجندون الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تيارت، 2017- 2018.

95. شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية أطروحة لنيل شهادة دكتوراة، تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم تاريخ وعلم أثار، جامعة وهران 1، 2015.

96. شرفي عبد الجليل، خاف الله العطرة، تطور المطلب الاستقلالي في نضال الحركة الوطنية الجزائرية، 1919 1954 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تبسه، 2015_2016.

97. شمس الهدى مخلوف، الجزائريون والحرب العالمية الثانية 1939- 1945، نيل شهادة الماجستير، تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة ، 2006-2007.

98. صدام حسين عمامرة،بيان 10 فيفري 1943 وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015.

99. صفاء صالحي، أمرية ديغول 07 مارس 1944 وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

100. عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ معاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

101. عنان عامر، شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، 1939- 1945، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر2، 2016- 2017.

102. قاضي سهام، شيخاوية حورية، حركة أحباب البيان والحرية، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (1944-1956) مذكرة لنيل شهادة الماستر، مغرب عربي حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية جامعة تيارت، 2016م 2019م.

103. نظيمة عزوز، منال بن القايد، نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية، 1942-1945، مذكرة لنيل الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016،2017.

104. هواري سهيلة, طواهرية آمال، دور فرحات عباس في الحركة الوطنية 1930 1954، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة تيارت 2015-2016.

المجلات:

105. فطيمة شيخ، قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية، الحوار المتوسطي، مخبر البحوث و الدراسات في حضارة المغرب الإسلامي جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، المجلد 8، العدد 1.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1- قائمة المصادر باللغة الأجنبية Les mémoires

106. Amar Naroun, Ferhat Abbas : Ou les Chemins de la souveraineté, ed, Denoël, France, 1961, p p 78-80.

107. Ben Youssef Benkhadda, Les Origines du 1er novembre 1954,ed, Dahlab, Algérie, 1989.

108. .

109. Ferhat Abbas, de la colonie vers la province, le jeune Algérien, ed, paris, 1981.

2- المراجع باللغة الأجنبية: Les ouvrages

110. Charles Robert Agéron : Histoire de la France coloniale (1914-1990) ed, Armand colin, paris,1990

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة ..... أ

المدخل: أوضاع الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية 1938-1939 6

الفصل الأول: تراجع مكانة فرنسا وإنزال الحلفاء 1940-1943

المبحث الأول: سقوط فرنسا 1940 17

1- مشاركة فرنسا في الحرب وهزيمتها: 17

2- هدنة فرنسا مع ألمانيا: 24

3- سياسة حكومة فيشي في الجزائر: 24

المبحث الثاني: إنزال الحلفاء 8نوفمبر 1942م وأثره على الحركة الوطنية 29

1- نزول الجيوش الأمريكية بشمال إفريقيا: 29

2- إنزال الحلفاء في الجزائر : 30

المبحث الثالث: أثر الإنزال على النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية 34

1- موقف الجزائريين من الإنزال 1942م ورفع مطالبهم إلى الحلفاء: 34

2- رد فعل الحركة الوطنية وإصدار بيان فيفري 1943: 36

الفصل الثاني: أثر الحرب العالمية الثانية على المسار السياسي للجزائر

المبحث الأول: موقف الحركة الوطنية من أمرية 07 مارس 1944. 50
1- إصدار ديغول لقرار 07 مارس: 50
2- قرارات أمرية 07 مارس: 52
3- المواقف المختلفة من قرار 07 مارس:..... 59
المبحث الثاني: حركة أحباب البيان والحرية 1944:..... 60
1- تأسيسها (14 مارس 1944):..... 60
2- قانونها الأساسي: 62
3- أهدافه حركة أحباب البيان ووسائلها في العمل: 66
المبحث الثالث: الاحتفال بنهاية الحرب وأثره على الحركة الوطنية:..... 68
1- الاحتفال بنهاية الحرب العالمية وأثره على النشاط السياسي:..... 68
2- الانتخابات بعد مظاهرات 8 ماي 1945: 71
3- رد فعل السلطات على مظاهرات 8 ماي 1945:..... 74
الخاتمة..... 75
الملاحق..... 79
قائمة البيبليوغرافيا..... 89